



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة
(دراسة تطبيقية)

إعداد الباحث
إبراهيم رباح إبراهيم المدهون

إشراف الدكتور
علي عبد الله شاهين

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل
1432 هـ - 2011م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجامعة الإسلامية - غزة
The Islamic University - Gaza

هاتف داخلي: 1150

عمادة الدراسات العليا

ج م ع / 35
Ref الرقم
2011/08/15
Date التاريخ

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ إبراهيم رباح إبراهيم المدعون لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة دراسة تطبيقية

ويعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الاثنين 15 رمضان 1432هـ، الموافق 2011/08/15م الساعة

العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:






د. علي عبد الله شاهين
د. مواهر موسى درقاس
د. محمد سليم الأرج
د. زياد إبراهيم متقاد

ويعد التداول لوصت للجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة لقيتها توصيه بتقوى الله وازوم طاعته وان يسفر ظمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا



د. زياد إبراهيم متقاد

ص.ب 108، رفح، غزة، فلسطين هاتف: +970 (8) 286 0700 فاكس: +970 (8) 286 0800

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يُرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (المجادلة: 11)

الملخص

دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، مع استعراض لمفهوم التدقيق الداخلي في المصارف، وبيان أهميته وأهدافه ومبادئه، ومن ثم التطرق إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث أُعدت استبانة خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (50) مدققاً داخلياً في المصارف العاملة في قطاع غزة، واستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات، واختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة، كما يدرك أهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وأهمية قيامه بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف، كما توصلت الدراسة إلى أنه ليس من مهام التدقيق الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها وإنما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر، ولا بد من وجود تنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر لضمان سير العمل بكفاءة في المصرف.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها: زيادة التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر في المصارف، والعمل على زيادة الاهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين، والعمل على تعزيز المهارة والمعرفة لدى المدققين الداخليين لتمكينهم من أداء أعمالهم بصورة فعالة في مجال إدارة المخاطر، كما أوصت الدراسة بالعمل على تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي ليتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.

Abstract

The Role of The Internal Auditor In Activating The Risk Management in the Banks
Operating In Gaza Strip
(An Applied Study)

The study has aimed to identify the internal auditor's role in activating the risk management in the banks operating in Gaza Strip. The study presents the concept of the internal audit in the banks and the statement of its importance, objectives and principles. Then, it has addressed the role of the internal auditor in the risk management in the banks. the descriptive analytical method has been used in the study to collect the data from the primary and secondary sources in which the data were collected through a questionnaire specially prepared for this purpose. It is distributed to the population consisting of (50) internal auditors in banks in Gaza Strip .Also, the statistical analysis program (SPSS) has been used to analyze the data and test the hypothesis .

The study has found a set of results which are the most important. Firstly, the internal auditor should be conscious of the importance of his role in activating the risk management in the banks operating in Gaza Strip. Secondly, he should recognize the importance of a robust system for the internal audit works. Thirdly, his important role in monitoring and assessment of the risk management system in the bank. The study also has found that it is not the function of the internal auditor to identify the risks and manage them, but his role is to provide the consultations and recommendations on the risk management. And, it is important to be coordination between the internal audit and the risk management to ensure efficient workflow in the bank.

Moreover, the study has found some essential recommendations. It is important to increase the coordination between the internal auditors and the risk management in the banks, and to work to enhance the skills and knowledge of the internal auditors to enable them to perform effectively in the field of risk management .Furthermore, the study has recommended on the strength of the pillars and the foundations of the independence of the internal auditor to be able to perform his duties to the fullest.

الإهداء

إلى روح جدي الطاهرة.....

إلى جدي الحبيبة.....

إلى والديّ الحبيبين.....

إلى زوجتي الغالية.....

إلى كل إخواني وأخواتي.....

إلى كل من علمني حرفاً.....

إلى كل من أحب.....

إليهم جميعاً أهدى هذا البحث المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، يا ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، يا ربي لك الحمد أن مننت علي وبسرت لي هذا العمل وقدرته وأعنتني عليه، فالحمد لله على تمام نعمه وكمال فضله.

يطيب لي بعد شكر الله عز وجل، أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى أستاذي الفاضل د. علي عبد الله شاهين لتفضله بالإشراف على هذا البحث، وتوجيهاته السديدة التي كان لها أكبر الأثر في انجاز هذا البحث وإخراجه على أكمل وجه.

وأتقدم بجزيل الشكر لأساتذتي في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، لما أمدوني به من عون وإرشاد، كما أتقدم بالشكر والامتنان لكل من د. ماهر موسى درغام، أستاذ المحاسبة المشارك مناقشاً داخلياً ود. محمد ساير الأعرج، عميد كلية العلوم والتكنولوجيا مناقشاً خارجياً، لتكريمهما بمناقشة هذا البحث، وعلى نصحهم وإرشادهم الذي كان له عظيم الأثر في تصويب مسار البحث؛ فجزاهم الله عني خيراً.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الموصول إلى كل من كان له يد عون وإسناد أو كلمة نصح وإرشاد، لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، سائلاً المولى عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتهم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وأسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعاً، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا، والله ولي التوفيق.

أسأل الله تعالى أن ينفعنا بما علّمنا وآخردعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

إبراهيم رباح إبراهيم المدهون

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	آية قرآنية
ب	ملخص الدراسة بالعربية
ت	ملخص الدراسة بالإنجليزية
ث	الإهداء
ج	شكر وتقدير
ح	فهرس المحتويات
ر	قائمة الجداول
س	قائمة الملاحق
ش	قائمة الاختصارات
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	مقدمة
2	مشكلة الدراسة
3	أهمية الدراسة
4	أهداف الدراسة
4	فرضيات الدراسة
5	متغيرات الدراسة
6	الدراسات السابقة
6	أولاً: الدراسات العربية
8	ثانياً: الدراسات الأجنبية
9	التعليق على الدراسات السابقة
الفصل الثاني: التدقيق الداخلي ودوره في المصارف	
11	مقدمة
المبحث الأول: التدقيق الداخلي ماهيته وأهدافه	
12	تمهيد
12	أولاً: مفهوم التدقيق الداخلي

الصفحة	الموضوع
13	ثانياً: مهام عملية التدقيق الداخلي
15	ثالثاً: أهمية التدقيق الداخلي
15	رابعاً: أهداف التدقيق الداخلي
17	خامساً: أساليب التدقيق الداخلي
17	سادساً: أنواع التدقيق الداخلي
18	سابعاً: معايير التدقيق الداخلي
18	ثامناً: العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي
المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في المصارف	
20	تمهيد
20	أولاً: طبيعة التدقيق الداخلي في المصارف
21	ثانياً: الاعتبارات التدقيقية الخاصة بالعمل المصرفي
22	ثالثاً: أسس ومتطلبات التدقيق في المصارف
23	رابعاً: أهداف التدقيق الداخلي في المصارف
23	خامساً: مهام التدقيق الداخلي في المصارف
24	سادساً: دور التدقيق الداخلي في إعداد أنظمة الرقابة والضبط الداخلي بالمصرف
24	سابعاً: المهارات التي يحتاجها المدقق الداخلي في المصرف
26	ثامناً: ضوابط التدقيق الداخلي في المصارف الفلسطينية
28	تاسعاً: خطة التدقيق الداخلي في المصارف
29	عاشراً: إجراءات التدقيق الداخلي في المصارف
الفصل الثالث: التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر في المصارف	
30	مقدمة
المبحث الأول: إدارة المخاطر المصرفية	
32	تمهيد
33	أولاً: تعريف المخاطر
33	ثانياً: المخاطر التي تتعرض لها المصارف
33	أ- المخاطر المالية
35	ب- مخاطر التشغيل

الصفحة	الموضوع
36	ت - مخاطر الأعمال
37	ثالثاً: مفهوم إدارة المخاطر
37	رابعاً: مهام إدارة المخاطر
38	خامساً: المسؤوليات والوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر في المصارف
39	سادساً: أهداف إدارة المخاطر
39	سابعاً: منهج عمل إدارة المخاطر
39	أ - مراحل إدارة المخاطر
41	ب - المتابعة والمراجعة
42	ت - الاتصال والتشاور
42	ثامناً: المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في المصارف
المبحث الثاني: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	
45	تمهيد:
46	أولاً: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر
48	ثانياً: حماية استقلالية وموضوعية المدقق عند قيامه بأنشطة تتعلق بإدارة المخاطر
48	ثالثاً: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر
50	رابعاً: استعانة إدارة المخاطر بالتدقيق الداخلي
50	خامساً: التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر
50	سادساً: تدقيق إدارة المخاطر
51	▪ مراحل تدقيق إدارة المخاطر
الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات	
55	المقدمة
56	أولاً: منهجية الدراسة
57	ثانياً: مجتمع الدراسة
58	ثالثاً: خصائص وسمات عينة الدراسة
63	رابعاً: صدق وثبات الاستبانة
70	خامساً: المعالجة الإحصائية

الصفحة	الموضوع
الفصل الخامس: تحليل النتائج واختبار الفرضيات	
73	مقدمة
المبحث الأول: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها	
74	أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي
74	ثانياً: تحليل فقرات وفرضيات الدراسة
88	ثالثاً: تحليل محاور الدراسة مجتمعة
المبحث الثاني: النتائج والتوصيات	
96	أولاً: النتائج
97	ثانياً: التوصيات
97	ثالثاً: الدراسات المقترحة
98	المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
57	جدول توزيع الاستبانة على المصارف العاملة في قطاع غزة	1
58	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	2
58	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	3
59	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	4
59	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	5
60	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشهادات المهنية	6
60	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال إدارة المخاطر	7
61	مدى وجود لائحة واضحة وذات فاعلية في تحديد دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصرف	8
63	مقياس الإجابات	9
64	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول	10
65	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	11
66	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث	12
67	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع	13
68	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	14
69	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	15
70	معامل الثبات (طريقة الفا كرونباخ)	16
71	لترميز حسب مقياس ليكرت الخماسي	17
74	اختبار التوزيع الطبيعي	18
77	اختبار الفرضية الأولى	19
80	اختبار الفرضية الثانية	20
83	اختبار الفرضية الثالثة	21
86	اختبار الفرضية الرابعة	22
89	تحليل محاور الدراسة	23
90	نتائج تحليل التباين الأحادي في دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة تعزى إلى العمر	24
92	نتائج تحليل التباين الأحادي في دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المؤهل العلمي	25

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
93	نتائج تحليل التباين الأحادي في دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة تعزى إلى التخصص العلمي	26
95	نتائج تحليل التباين الأحادي في دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة تعزى إلى سنوات الخبرة	27

قائمة الملاحق

الموضوع	رقم الملحق
نموذج الاستبانة	1
أسماء محكمي الاستبانة	2
قائمة المصارف من سلطة النقد	3
رسالة الكلية	4

قائمة الاختصارات

الاختصار	المدلول	المعنى باللغة العربية
IIA	Institute Of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
COSO	Committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission	لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل التابع للجنة تريديوي
(AICPA)	American Institute of Certified Public Accountant	معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين
ISPPIA	International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing	المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات
FSC	Financial Services Commission	لجنة الخدمات المالية
CPA	Certified Public Accountant	شهادة محاسب قانوني معتمد
CIA	Certified Internal Auditor	شهادة مدقق داخلي معتمد
ACPA	Arab Certified Public Accountant	شهادة محاسب قانون عربي

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1- المقدمة:

تعتبر إدارة المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي، وازدادت تلك الأهمية بعد توالي الأزمات المالية والمصرفية، اعتباراً من الأزمة المالية في المكسيك نهاية عام 1994، ومروراً بالأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا وتركيا، ومؤخراً في الأرجنتين (حشاد، 2005، ص19). إضافة إلى الأزمة التي مرت بها المصارف الأمريكية والاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة التي أدت إلى إشهار كبرى المصارف الأمريكية إفلاسها.

كما تواجه بيئة الأعمال تغيرات سريعة، ذات آثار بالغة الأهمية على المنظمات عبر العالم بأسره، واستجابةً لذلك تتحرك منظمات الأعمال لوضع هياكل وعمليات تتسم بالفعالية وإعادة هندسة عملياتها، لإضافة قدراً من المساءلة تماشياً مع حاجتها إلى المزيد من المعلومات الملائمة والموثوق بها لاتخاذ القرار في ظل المنافسة المتسارعة.

وفي ظل هذه التغيرات فإنه ليس من المستغرب أن ينظر المجتمع المالي إلى المدقق الداخلي على أنه الأكثر تأهيلاً للمساعدة في إدارة المخاطر؛ لما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلاً لذلك، وعليه تشهد مهنة التدقيق الداخلي منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي تطورات هائلة، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية بعد صدور المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي عن معهد المدققين الداخليين والذي تضمن توسيع مهام التدقيق الداخلي بإضافة مهمة تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر (جمعة والبرغوثي، 2007، ص2).

كما أن السمة الأساسية التي تحكم نشاط المصارف هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور التدقيق الداخلي من خلال تحديد تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة المصرف على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثم التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف مستقبلاً واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع المصرف. وبناء على ما سبق تأتي هذه الدراسة لتحليل ومناقشة دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في قطاع المصارف العاملة في قطاع غزة.

2- مشكلة الدراسة:

واجهت العديد من الشركات العالمية مع بداية العقد الحالي حالات تعثر وانهيارات مالية، كما كثر الجدل عالمياً حول دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي، وقد دعا ذلك إلى قيام لجنة Treadway، بنشر وتطوير الإطار النظري والمفاهيمي بشأن تطبيق إدارة المخاطر في الممارسة العملية، كما أحدث الإطار الجديد لإدارة المخاطر الكثير

من التساؤلات حول مفهومه ومكوناته وعلاقته بمفهوم ومكونات الرقابة الداخلية وعلاقة كل منهما بالتحكم المؤسسي. هذا وقد نشطت السلطات الرقابية المصرفية في العديد من دول العالم نتيجة لضعف الرقابة على إدارة المخاطر، وقدمت مبادرات متعددة بشأن المخاطر، داعية المصارف إلى الاستثمار في بنية المصرف الذاتية. لإحكام عملياته وقاعدة المعلومات فيه، بهدف وضع إطار محكم لإدارة المخاطر يخدم السلطات الرقابية (خوري، 2004، ص 40).

ومما سبق يتضح وجود اهتمام عالمي بإدارة المخاطر وزيادة أهمية دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف، الأمر الذي يتطلب دراسة هذا الدور، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتبلور في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة؟
ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة؟.
2. ما مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة؟.
3. ما مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة؟.
4. ما مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة؟.

3- أهمية الدراسة:

نظرا لأهمية موضوع إدارة المخاطر ودور المدقق الداخلي في تفعيل المتطلبات والركائز التي تقوم عليها إدارة المخاطر، تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز الأسس والضوابط التي تحكم أداء المدقق في متابعة ومراجعة مرتكزات إدارة المخاطر. وما سيترتب عليه من فائدة للإدارة المصرفية، وبالتالي انعكاسها الايجابي على تطوير أداء المصرف ونموه وزيادة قدرته على المنافسة، مما يدعم استقراره ودوره الايجابي في المجتمع.

4- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى قياس مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في المصارف التجارية في قطاع غزة، وتهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر.
2. الوقوف على مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر.
3. معرفة مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر.
4. الوقوف على دور المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر.

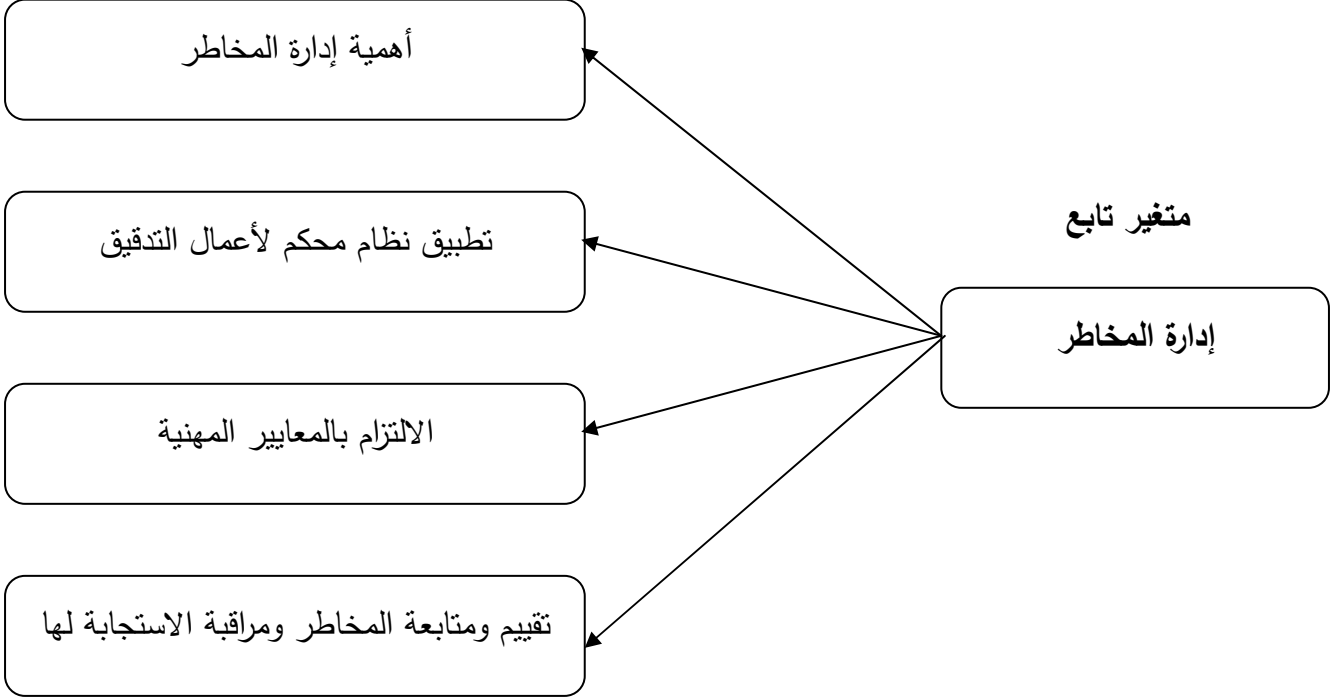
5- فرضيات الدراسة:

بقصد الإجابة على أسئلة الدراسة المطروحة في مشكلتها، تقوم هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق وتفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق وتفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها وتفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.
5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في استجابة عينة الدراسة حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف الفلسطينية تعزى للمتغيرات الشخصية التالية: (العمر - المؤهل العلمي - التخصص العلمي - سنوات الخبرة).

6- متغيرات الدراسة:

متغير مستقل



متغير تابع

إدارة المخاطر

أهمية إدارة المخاطر

تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق

الالتزام بالمعايير المهنية

تقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة الاستجابة لها

7- الدراسات السابقة:

أولاً : الدراسات العربية

1. دراسة البرغوثي وجمعة (2007)، بعنوان: "دور المدقق في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى قيام المدققين الداخليين بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية، من خلال عينة بلغت (138) مدقق داخلي، وأوضحت النتائج أن المدققين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية بمستوى عال، كما أن أفضل النتائج لمتغيرات الدراسة كانت تلك المتعلقة بالتعرف على أنشطة الرقابة، ثم التعرف على بيئة الرقابة، وتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها، ثم إجراء الاتصالات الفعالة وتجميع المعلومات، وأخيراً الإجراءات اللازمة لمراقبة فعالية إدارة المخاطر. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إلزام الشركات الأردنية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة من قبل بورصة الأوراق المالية الأردنية بنشر تقرير مستقل عن إدارة المخاطر ضمن التقرير السنوي المنشور، كما أوصت الدراسة إدارات البنوك التجارية الأردنية بضرورة الاهتمام بموضوع إدارة المخاطر وترجمة ذلك عملياً للمساعدة في إضفاء المزيد من الثقة والاطمئنان للمستثمرين والأسواق المالية.

2. دراسة محمد (2007)، بعنوان: "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية".

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض التطور التاريخي لإدارة المخاطر ابتداء من مدرسة تخطيط الربح وانتهاء بالمعايير التي اقترحتها المؤسسات المالية الإسلامية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تواجه المصارف الإسلامية نوعيين من المخاطر، فبجانب المخاطر التي تشترك فيها مع المصارف التقليدية، فهي تواجه مخاطر إضافية نابعة من التزامها بالشريعة الإسلامية، كالمخاطر التجارية المنقولة، ومخاطر فقدان الثقة، ومخاطر المؤشرات وغيرها، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: تكوين لجنة لإدارة المخاطر من الإدارة العليا تحدد أهدافها بدقة، وتضع برامجها وخططها بوضوح، وإنشاء وحدات بحوث وتحليل وتكنولوجيا من الدرجة الأولى في مجال إدارة المخاطر، وتكوين محافظ استثمارية تتسم بتنوع الأصول وسيولتها.

3. دراسة شاهين (2005)، بعنوان: "إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع

التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مشكلة أساسية تتعلق بإدارة المخاطر المصرفية للعمليات التمويلية والاستثمارية، وذلك من خلال التعرض إلى طبيعة وأنواع تلك المخاطر والعوامل المؤثرة فيها ومسببات نشوئها والآثار السلبية الناتجة عنها، وأوضحت الدراسة أن هناك العديد من المخاطر منها النظامية، ومنها غير النظامية. وتطرق أيضا إلى كيفية إدارة كل من هذه المخاطر مبينة الضوابط والمتطلبات اللازمة للرقابة عليها، والتي تعتبر مفيدة في مجال بناء نظام رقابي فعال يستطيع تقييم عناصر الخطر ويعمل على احتوائه. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تساعد اللوائح والقوانين المصرفية التي تقوم المصارف بوضعها على الحد من الآثار السلبية التي تنتج عن تحمل المخاطر، ويعتبر نظام إدارة المخاطر أحد الاتجاهات المعاصرة اللازمة لتقييم عناصر الخطر واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات تساعد على توفير المعلومات التفصيلية اللازمة لترشيد القرارات واحتواء تلك المخاطر ومن أهمها إنشاء نظام تقييم داخلي لإدارة مخاطر الائتمان، ونظم معلومات تمكن البنك من قياس وإدارة المخاطر بشكل جيد بما يمكن من الكشف المبكر لأي حالة تعثر ائتماني.

4. دراسة خان وأحمد (2003)، بعنوان: "إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية

الإسلامية".

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة عدد من القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية العاملة في المملكة السعودية، واستعرضت بصورة شاملة مفاهيم المخاطر وطرق إدارتها ومعاييرها وفق ما هو قائم في الصناعة المالية، وأجرت الدراسة استطلاعاً ميدانياً للمخاطر التي تتفرد بها صناعة الخدمات المالية الإسلامية وتصورات المصارف الإسلامية لهذه المخاطر، ثم القيام بتحليل استبيان خاص بذلك. ثم ناقشت أهم المشاكل ذات الصبغة الرقابية المتعلقة بالمخاطر وكيفية التعامل معها، وذلك بقصد الوصول للدروس المستفادة في حالة المصارف الإسلامية. كما وحددت الدراسة عدداً من التحديات المرتبطة بإدارة المخاطر. وتضمنت بعض الاستنتاجات والمضامين المتعلقة بسياسة إدارة المخاطر.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تحرير الأسواق المالية تصحبه زيادة في المخاطر وعدم الاستقرار المالي، وباستخدامها لعمليات وطرق إدارة المخاطر تستطيع المؤسسات المالية التحكم في المخاطر التي لا ترغب فيها وأن تجني ثمار فرص الاستثمار التي تجلبها المخاطر التي ترغبها.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات ومن أهمها: إدخال ثقافة إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية بأن تكون كل الإدارات طرفاً في عملية إدارة المخاطر، وجوب الإفصاح عن نظم إدارة المخاطر وإدخال عدد من النظم المرتبطة بالمخاطر للمساعدة في تحسين الإفصاح عنها.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (2011) Institute of Internal Auditors بعنوان:

Internal Auditing Role in Risk Management.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستحدثة لتفعيل أداء إدارة المخاطر وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كما تم إعداد استبانته وتوزيعها بالتنسيق بين معهد المدققين الداخليين في كل من الولايات المتحدة وإيرلندا وبريطانيا.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك دور مهم للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر، وجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المدقق في وضع خطة التدقيق التي تراعي منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها تطوير مهارات المدققين الداخليين لتمكينهم من تقديم استشارات وتوصيات بشأن تطوير نظام إدارة المخاطر بالمنشأة.

2. دراسة (2006) Beasley and author بعنوان:

The Impact of Enterprise Risk Management on the Internal Audit Function.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير إدارة المخاطر على مهام المدقق الداخلي، حيث تناولت بالتحليل والمناقشة دور إدارة المخاطر وتأثيرها على المدقق الداخلي والعوامل المؤثرة فيها، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك تأثير لإدارة المخاطر على التدقيق الداخلي ويزداد هذا التأثير عند وجود إطار متكامل لإدارة المخاطر بالمؤسسة، مهام التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي تكون أكثر عرضة للتأثر بإدارة المخاطر من غيرها. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها: ضرورة وجود نظام متكامل لإدارة المخاطر في المؤسسات، وضرورة وجود علاقة بين إدارة المخاطر وبين التدقيق الداخلي لخدمة أهداف المؤسسة لضمان تحقيقها.

3. دراسة (2004) Institute Of Internal Auditors بعنوان:

The Role of Internal Auditing in Enterprise-wide Risk Management.

هدفت هذه الدراسة من خلال البحث والتحليل إلى بيان دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تعد إدارة المخاطر من أهم العناصر المكونة لعملية الحوكمة في المؤسسات، وتوصلت إلى أن إنشاء وتشغيل نظام إدارة المخاطر هي مسؤولية الإدارة، وأن هناك دور جوهري للمدقق الداخلي فيما يتعلق بتقديم ضمانات للإدارة بفعالية نظام إدارة المخاطر. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: أنه يتوجب على المدقق الداخلي المحافظة على استقلاليته وموضوعيته عند أدائه لمهامه التأكيدية والاستشارية تطبيقاً لما دعت إليه المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أنها ألفت الضوء بالتحليل والمناقشة على الدور المهم لإدارة المخاطر في المصارف والتي تتميز بوجود مخاطر عالية خاصة أنها تعمل مراجعة مالية شاذة بسبب زيادة حجم ديونه (الودائع) عن حقوق الملكية بأرقام مضاعفة، كما تناولت الدور الفعال للتدقيق الداخلي في إدارة وتحديد المخاطر التي تتعرض لها تلك المصارف.

وتأتي هذه الدراسة لتقدم تحليلاً متعمقاً حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف من خلال تحليل الدور المنوط بإدارة التدقيق الداخلي من جميع جوانبه الفنية والمصرفية ووسائل متابعة وتقييم تلك المخاطر، وآليات مواجهتها بهدف الحد من أثارها السلبية، وبالتالي فإن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بأنها تأخذ بعداً تطبيقياً بتسليطها الضوء على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في البيئة الفلسطينية التي تتميز بوجود مخاطر عالية مما يعزز تحقيق أهداف البحث من تقييم دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر كما تميزت هذه الدراسة بأنها تناولت بجانب من الشرح والتفصيل الأدوار التي يجب على المدقق الداخلي القيام بها في عملية إدارة المخاطر، وقدمت شرحاً وافياً لجميع الجوانب المتعلقة بالجانب النظري من الموضوع الذي أهملته الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

التدقيق الداخلي ودوره في المصارف

المبحث الأول: التدقيق الداخلي

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في المصارف

مقدمة:

يعتبر التدقيق الداخلي من الوسائل المهمة لإدارة المؤسسات للتأكد والتحقق من التزام الوحدات الإدارية بالسياسات المالية، والإدارية، والتشريعات، والأنظمة المالية والإدارية، والسياسات العامة المتبعة فيها، ويعتبر إقامة نظام سليم للتدقيق الداخلي والمحافظة عليه، والتأكد من سلامة تطبيقه، التزاماً قانونياً يقع على عاتق المؤسسة، ومصدر هذا الالتزام هو واجب المنشأة القانوني بإمساك حسابات منتظمة، حيث إنه لا يمكن تصور وجود حسابات منتظمة بدونه، فضلاً عن الضرورة العملية لمثل هذا النظام لكي تؤدي المؤسسة أعمالها بطريقة سليمة وبكفاءة (جربوع، 2002، ص100) كما ازدادت الحاجة إلى التدقيق الداخلي بسبب اعتماد المدقق الخارجي على العينات الإحصائية وحدث تركيز كبير على ظاهرة التحليل المالي والغش والتلاعب.

ويشمل هذا الفصل على مبحثين سيتم في المبحث الأول تناول مفهوم وتعريف التدقيق الداخلي والمهام التي تقع على عاتق المدقق الداخلي، كما سنتناول أهميته وأهدافه والأساليب التي يتم إتباعها من قبل المدقق للقيام بمهامه كما سنتطرق إلى أنواعه والمعايير المهنية الخاصة به والعلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، أما المبحث الثاني فسوف نتناول التدقيق الداخلي في المصارف مع التطرق لطبيعة عملية التدقيق في المصارف والأسس التي تقوم عليها، بالإضافة إلى الأهداف والمهام المنوطة بها، مع الإشارة إلى المهارات والصفات التي يجب أن يتحلى بها المدقق الداخلي وإجراءات التدقيق الداخلي في المصارف.

المبحث الأول

التدقيق الداخلي ماهيته وأهدافه

تمهيد:

ظهر تدقيق الحسابات الداخلي كوظيفة مستقلة بعد ظهور وتواجد تدقيق الحسابات الخارجي بزمان طويل، وقد أدت عوامل وأسباب كثيرة ومتعددة إلى ضرورة تواجده خاصة بعد كبر حجم المنشآت وتوسعها رأسياً وأفقياً وشدة الحاجة إلى البيانات والتقارير الملائمة، التي تتطلبها حاجة المستويات العليا في إدارة المنشأة، كي تطمئن على سير العمل في كافة النشاطات الداخلية، ومدى ملاءمته مع ما هو مخطط ومرغوب، وسعيًا إلى توفير الحماية الكافية لأصول المنشأة، وتقييم أداء كافة المستويات المسؤولة، والتشجيع على تحقيق الكفاءة والإنتاجية والإدارية في المنشأة (الوقاد ووديان، 2010، ص203).

وقد ساهم ذلك في ازدياد الحاجة إلى هذه الوظيفة خاصة بعد الفضائح المالية التي هزت عدداً من كبريات الشركات في العالم مثل انرون في الولايات المتحدة الأمريكية، وشركة بارمالات الإيطالية وغيرها من الشركات، كما ازدادت الحاجة إليها باعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي واعتماده أيضاً على العينات الإحصائية بدلاً من الفحص الكامل، مما عزز من دور المدقق الداخلي ودفع الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى أفراد معيار خاص بالتدقيق يتعلق بمدى استفادة المدقق الخارجي من المدقق الداخلي (Arena, et. al, 2006, p 275).

نظراً للأهمية التي تتمتع بها وظيفة التدقيق الداخلي وما لها من دور في تحقيق أهداف المؤسسات والعمل على إدارة مخاطرها، كان لزاماً أن نولي هذه الوظيفة مزيداً من الاهتمام في هذه الدراسة.

أولاً: مفهوم التدقيق الداخلي

يُعد التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تركز عليها المؤسسات، فقد عُرف بأنه: مجموعة من الأنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المؤسسة تنشئه الإدارة بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، والتأكد من كفاية الاحتياطات المستخدمة لحماية أصول وممتلكات المشروع، والتحقق من إتباع الموظفين للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وقياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء مهامها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المؤسسة إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى في ضوء القدرات الحالية" (الخطيب، 2010، ص130).

كما عُرف بأنه "وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبة لتقييم مدى توافق النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية" (المجمع العربي للمحاسبين، 2001، ص227). وقد عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountant (AICPA) بأنه: "مراجعة العمليات والقيود التي تتم بشكل مستمر حيث تنفذ من قبل أشخاص يعينون وفق شروط خاصة" (الخطيب، 2010، ص129).

وقد عرفت لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل Committee of Sponsoring Organization of the Trade Way Commission (COSO) "التدقيق الداخلي بأنه هو عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة، يتم تصميمها لتعطي تأكيداً معقولاً حول تحقيق المؤسسة لأهدافها في النواحي التالية: كفاءة العمليات وفعاليتها، والاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها" (إبراهيم، 2009، ص21).

كما عرفه معهد المدققين الداخليين Institute Of Internal Auditors (IIA) كما ورد في المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (ISPPIA) بأنه: "نشاط مستقل، وموضوعي واستشاري، مصمم ليزيد من قيمة الشركة، وتحسين عملياتها، إذ يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال منهجية منتظمة ومنضبطة لتقييم وتطوير فعالية إدارة المخاطر، وضبط وإدارة وترشيد العمليات" (صبح، 2007، ص32).

ومن خلال ما سبق يتضح أن أعمال التدقيق الداخلي يقوم بها موظفون، قد يكونوا من العاملين داخل الشركة، أو يقومون بالعمل لدى جهة خارجية أو جهة مستقلة عن الشركة، ويجب أن يتميزوا بالاستقلالية والموضوعية في الأداء.

ثانياً: مهام التدقيق الداخلي

هناك العديد من المهام التي يجب أن يضطلع بها الأشخاص المكلفون بمهام التدقيق الداخلي أهمها (Pickett, 2010, P314-P315):

1. مساعدة الإدارة:

يعتبر التدقيق الداخلي نشاط موضوعي واستشاري حيث إنه يوفر المشورة والمساعدة للإدارة بطريقة تتناسب مع احتياجاتها، إلى جانب دوره الأساسي في توفير تأكيد موضوعي ما إذا كانت

المنشأة تدير أو لا تدير المخاطر بشكل جيد، بالإضافة إلى دوره في تقديم الاستشارات الإدارية اللازمة لخدمة الشركة بهدف تحسين وتطوير أدائها.

2. زيادة قيمة الشركة:

يعد التدقيق الداخلي عنصراً فاعلاً في زيادة قيمة الشركة بحيث يشكل قاعدة لخدمة العملاء من خلال المنافع التي يؤديها لكافة الأطراف المتعاملة معه، لذلك ينبغي أن تكون القيمة المضافة من قبل المدقق الداخلي راسخة في أذهانهم لتكون بمثابة الموجه إلى سلامة الأداء.

3. تحسين عمليات المنشأة:

يعمل التدقيق الداخلي على تحسين عمليات المنشأة فلم تعد مهمة المدقق الداخلي هي التفتيش والفحص، وإنما المساهمة في التحسين المستمر للمنشأة.

4. المساعدة على تحقيق الأهداف:

يساعد التدقيق الداخلي المنشأة على تحقيق أهدافها باعتباره ركناً أساسياً من متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر التي تهدد أهداف المنشأة، فضلاً عن دوره في البحث عن نجاح المنشأة على المدى الطويل.

5. تقييم وتطوير عمل المنشأة:

تقوم عملية التدقيق الداخلي على مقارنة ما هو مخطط بما هو فعلي ولضمان مراقبة جيدة يتوجب استخدام تقنيات التقييم التي يتم تطبيقها بطريقة مهنية ونزيهة لتعطي نتائج موثوق بها، كما تساعد عملية التقييم في تحسين عمليات المنشأة، إلا أن العديد من المدققين يهتمون جانب تقييم العمل عند عملية التدقيق فيكتفوا بطرح بعض الأسئلة على الموظفين ويقوموا بفحص مجموعة من السجلات وبذلك تكون النتائج غير موثوق بها.

كما أضاف (Kagermann and author, 2008, P29,P143) إلى المهام التالي:

6. المساعدة في إدارة المخاطر:

لما كانت مهام التدقيق الداخلي قد تطورت كنتيجة طبيعية لتطور واتساع مهام وعمليات المنشآت والتوجه نحو العولمة وضرورة تحقيق متطلبات الجودة، فقد أصبح دور المدقق الداخلي ممتداً ليشمل المساعدة في إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية إضافةً إلى دوره التقليدي وبالتالي لم يعد التدقيق الداخلي يركز على المعاملات والصفقات التي حدثت في الفترات السابقة ليحدد فعالية النظام بل أصبح من مهام التدقيق الداخلي تحديد المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلباً على أداء المنشأة والعمل على ابتكار تقنيات وطرق للتحكم في هذه المخاطر.

فإدارة المخاطر تعتبر تحدياً للمدققين فمن جهة يجب أن يساعد المدقق الداخلي الإدارة على وضع سياسات لإدارة فعالة للمخاطر ومن جهة أخرى يجب أن يساهم في وضع ومتابعة تنفيذ

الأحكام والمعايير الصارمة للأداء. فإدارة المخاطر يجب أن تتضمن تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة الأحداث المحتملة لتقديم تأكيدات معقولة بأن المنشأة تدير مخاطرها على النحو الذي يمكنها من تحقيق أهدافها، وإعطاء توصيات لتحسين الكفاءة والفعالية لعمليات المنشأة وصولاً إلى الأهداف المنشودة.

ثالثاً: أهمية التدقيق الداخلي

ظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي بصورة أكثر جدية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933 وبعد الحرب العالمية نتيجة لإفلاس العديد من الشركات وتحمل إدارات هذه الشركات المسؤولية عن ذلك، فضلاً عن حاجة إدارات هذه الشركات لمتابعة مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لديها، الأمر الذي دفعها إلى إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي لتكون العين الساهرة لها في فحص وتقييم فعالية جميع أنظمة الرقابة لانجاز مهامها من التحقق والتحليل والتقييم لجميع أوجه ومجالات النشاط والخطط والأهداف التي تسعى هذه الشركات إلى تحقيقها، باعتبار أن وظيفة التدقيق الداخلي هي جزء من نظام الرقابة الداخلية حيث إنها تشكل بؤرة هذا النظام وصمام الأمان له، وخصوصاً بعد إبلاء هذه الوظيفة أهمية مميزة سعيًا إلى تحويل هذه الوظيفة من وظيفة رقابية في المنظمة إلى مهنة معترف بها من قبل المنظمات المهنية المحاسبية الدولية (بكري، 2000، ص 20).

وتعتبر وظيفة التدقيق وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات الصلة في المنشأة وخارجها فليست هي غاية بحد ذاتها، حيث إن القيام بعملية التدقيق يجب أن يخدم العديد من الفئات التي تجد لها مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمنشأة (المطارنة، 2009، ص 19). وقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي، وأصبحت نشاطاً تقويمياً لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة، بهدف تطوير هذه الأنشطة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف المجالات، بحيث اعتبرت كصمام الأمان في يد الإدارة (الخطيب، 2010، ص 133).

مما سبق يتضح أن وظيفة التدقيق الداخلي لها دور بالغ الأهمية في المؤسسات المالية والشركات وتتبع هذه الأهمية من خلال حمايتها للأنظمة المعمول بها في المؤسسة، وكونها صمام الأمان الذي تعتمد عليه إدارة المؤسسات في التحقق من الأداء المالي للمؤسسة.

رابعاً: أهداف التدقيق الداخلي

لقد حددت نشرة معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية هدف التدقيق الداخلي الرئيس بأنه مساعدة جميع أعضاء

المنشأة على تادية مسؤولياتهم بفاعلية، وذلك من خلال القيام بتزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها. ويتم تحقيق هذا الهدف عن طريق مجموعة من الأعمال تشمل ما يلي (الخطيب، 2010، ص136):

- مراجعة وتقويم متانة وكفاية تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية، والرقابة على العمليات الأخرى، والعمل على جعلها أكثر فاعلية وبتكلفة معقولة.
 - التحقق من مدى الالتزام بسياسات المنشأة وخططها وإجراءاتها الموضوعية.
 - التحقق من مدى وجود الحماية الكافية لأصول المنشأة من جميع أنواع الخسائر.
 - التحقق من إمكانية الاعتماد أو الوثوق بالبيانات الإدارية التي تتولد داخل المنشأة.
 - تقويم نوعية الأداء المنفذة على مستوى المسؤوليات التي كلف العاملين بالقيام بها.
 - تقديم التوصيات المناسبة لتحسين عمليات المنشأة وتطويرها.
- هذا وقد أضاف المطارنة إلى الأهداف ما يلي (المطارنة، 2009، ص19):
- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على الأسباب التي حالت دون تحقيق المنشأة لأهدافها الموضوعية.
 - تقييم النتائج التي تم التوصل إليها مقارنة مع الأهداف المرسومة.
 - العمل على تحقيق أقصى درجة ممكنة من الكفاءة الإنتاجية والقضاء على الهدر والإسراف في جميع نشاطات المنشأة.
- وفي نفس السياق أشار الخطيب إلى أن من أهداف التدقيق ما يلي (الخطيب، 2010، ص137):
- رفع الكفاءة الإنتاجية عن طريق التدريب، حيث إن إدارة التدقيق الداخلي بحكم إمامها التام بجميع أوجه نشاط المؤسسة وعملياتها، فهي أقدر من غيرها من الدوائر والأقسام على المساهمة الفعالة في البرامج التدريبية من حيث اقتراح اللازم منها، وصياغة بعض المواد التدريبية.
 - تقصي وتحديد أسباب المشكلات التي تحدث في المنشأة وتقدير الخسائر والأضرار الناجمة عنها، واقتراح ما من شأنه معالجتها ومنع حدوثها في المستقبل.
 - إجراء الدراسات والاختبارات الخاصة بناءً على طلب من الإدارة.
- من خلال ما سبق يتضح عظم المسؤولية الملقاة على عاتق المدقق الداخلي، فبالإضافة إلى مسؤولياته التقليدية يتعين عليه التأكد من سلامة المعلومات ومقارنة ما هو مخطط بما هو فعلي على أرض الواقع وتقويم الأداء، بالإضافة إلى أهداف أخرى يتعين على المدقق أخذها بعين الاعتبار تتعلق بإجراء الدراسات ورفع الكفاءة الإنتاجية وتقصي أسباب المشكلات التي تحدث في مجال العمل، فالمدقق الداخلي هو العنصر الأساس في نجاح المنشآت المالية.

خامساً: أساليب التدقيق الداخلي

لكي يحقق التدقيق الداخلي أهدافه يتعين على المدقق الداخلي القيام بما يلي (القطان، 2006، ص178):

1. فحص ودراسة وتحليل أنظمة الرقابة والضبط الداخلي وتقييم مدى كفايتها وفعاليتها.
2. التحقق من وجود أصول المنشأة وصحة قيدها بالدفاتر وكفاية وسائل حمايتها من الخسائر بكافة أنواعها.
3. مراجعة الدفاتر والسجلات وفحص المستندات لاكتشاف الأخطاء والتلاعب ومنع تكرار حدوثها مستقبلاً، ويراعى عند انتقاء القيود لمراجعتها أن تكون القيود المختارة ممثلة لجميع أنواع القيود في الدفاتر، وأن تكون ممثلة لعمل كل موظف وأن تكون في فترات مختلفة على مدار السنة.
4. التحقق من صحة البيانات الحسابية الظاهرة بالقوائم المالية أو التقارير التي تعدها الإدارات المختلفة والإدارة العليا.
5. تقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة.
6. إبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل.
7. التحقق من مدى مراعاة السياسات الموضوعية للخطط المرسومة والالتزام بها.
8. تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات لأعضاء الإدارة.

سادساً: أنواع التدقيق الداخلي

هناك العديد من الأنواع التي تدرج تحت إطار التدقيق الداخلي، تتمثل فيما يلي (إبراهيم، 2009، ص23):

- ❖ التدقيق المالي: ويقصد به تحليل النشاط الاقتصادي للمؤسسة وتقييم الأنظمة المحاسبية وأنظمة المعلومات والتقارير المالية، ومدى الاعتماد عليها.
- ❖ تدقيق الالتزام: ويقصد به مراجعة الضوابط الرقابية والمالية والتشغيلية والعمليات للحكم على جودة وملاءمة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات والإجراءات.
- ❖ التدقيق التشغيلي: ويقصد به المراجعة الشاملة للوظائف المختلفة داخل المنشأة، للتأكد من كفاءة وفعالية وملاءمة هذه الوظائف من خلال تحليل الهياكل التنظيمية وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المنشأة من خلال هذه الوظائف.
- ❖ التدقيق الإداري: ويشمل عملية تقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر والرقابة ضمن نطاق أهداف المنشأة.

سابعاً: معايير التدقيق الداخلي

لما كانت أنشطة التدقيق الداخلي تتم في بيئات ثقافية وقانونية متباينة، وتتم كذلك داخل منظمات تتباين في أهدافها وأحجامها وهيكلها التنظيمية، كما تتم من خلال أشخاص داخل وخارج المنظمة وقد تؤثر تلك الفروق على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة (جمعة، 2009، ص34).

فقد أصدر المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين المعيار رقم (2) الخاص بالممارسة المهنية لتوصيل النتائج الخاصة بالتدقيق الداخلي وقد تضمن ما يلي (الوقاد ووديان، 2010، ص209):

1. يجب إعداد تقرير مكتوب وموقع بعد اكتمال فحص مدقق الحسابات، وقد يتم إعدادها مكتوبة أو شفوية، ويتم توصيلها بصورة رسمية أو غير رسمية.
 2. وجوب مناقشة النتائج والتوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي المكتوب.
 3. أن توصف التقارير التي يصدرها المدقق الداخلي بالموضوعية والوضوح والاختصار.
 4. يجب أن تعرض التقارير الغرض من إعدادها والنطاق والنتائج، كما ينبغي أن تحتوي على تعبيراً واضحاً لرأي المدقق الداخلي.
 5. يجب أن تتضمن التقارير التوصيات اللازمة للقيام بالتحسينات المستقبلية والأداء المرضي والتوصية بالعمل التصحيحي اللازم.
 6. وجوب أن يقيم مدير التدقيق الداخلي أو من ينوب عنه تقرير التدقيق قبل إصداره، كما يجب تحديد الأشخاص الذين سوف يوزع عليهم التقرير.
- وبناء على ما سبق فإن معايير التدقيق الداخلي تساهم في تحقيق العديد من الأهداف من خلال (جمعة، 2009، ص34):

- تحديد المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة التدقيق الداخلي.
- وضع إطار لأداء وتعزيز أنشطة التدقيق الداخلي.
- وضع أساس لقياس أداء التدقيق الداخلي.
- تعزيز وتحسين العمليات التنظيمية بالمنشأة.

ثامناً: العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

هناك علاقة وثيقة بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين المستقلين عن الشركة، وتجدر الإشارة إلى أن عمل المدققين الداخليين قد يكون متمماً وليس بديلاً لعمل المدققين

الخارجيين عند أداء عملية مراجعة القوائم المالية، كما أن أحد مسؤوليات مدير التدقيق الداخلي تتمثل في التنسيق بين عمل المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين (لطي، 2005، ص 127).

كما يستخدم التدقيق الداخلي كوسيلة رقابية داخلية هدفها قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى، وهو الهدف الذي يختلف عن هدف المدقق الخارجي والذي يتمثل في التحقق من عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها للنتائج التي أنجزتها الوحدة المحاسبية خلال فترة زمنية محددة، بالإضافة إلى التأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأن التقارير المالية معدة على أساس ثابت ومتماثل وكما هو معلوم فإن المدقق الخارجي يعتمد عند بدء عمله على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة بهدف تكوين رأي فني محايد عن مدى كفاءة النظام ومعرفة درجة الاعتماد عليه في تحديد نطاق التدقيق والاختبارات اللازمة، وبما أن دائرة التدقيق الداخلي تقوم بأعمال تعد جزءاً من نظام الرقابة الداخلية، فإن ذلك يتطلب من المدقق الخارجي أن يتفهم طبيعة العمل في دائرة التدقيق الداخلي (الخطيب، 2010 ص 153).

مما سبق يتبين الدور المهم والمسؤولية الملقاة على عاتق المدقق الداخلي، التي تبدأ بالتأكد من صحة سير العمل ومقارنة ما هو فعلي بما هو مخطط له، وانتهاءً بالمهام المستحدثة في عملية التدقيق الداخلي، من حيث إدارة المخاطر والتأكد من مدى استمرارية المؤسسة، مروراً بالقيام بواجباته في الحفاظ على مقدرات المنشأة، ومتابعة توفير الأسس اللازمة لإنشاء نظام رقابة داخلية فعال.

المبحث الثاني التدقيق الداخلي في المصارف

تمهيد:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المصارف لما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وتدعيم الحوكمة المؤسسية وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر، مما يعزز فرص الاستغلال الأمثل للموارد وصولاً إلى الجودة الشاملة وبالتالي الصمود في وجه المنافسة.

وتعود أهمية التدقيق على أعمال المؤسسات المصرفية واستخدام أكثر الأساليب والمنهجيات الحديثة في التدقيق، للدور المركزي الذي تقوم به المصارف التجارية في الحياة الاقتصادية بالدول المختلفة، وتتسم المصارف التجارية في تأديتها لأعمالها بثلاث سمات مهمة تميزها عن غيرها من المنشآت، و تتعلق هذه السمات بالربحية، والسيولة والأمان، وترجع أهمية هذه السمات إلى تأثيرها الملموس على أوجه أنشطتها المتمثلة في قبول الودائع وتقديم الائتمان والاستثمار في الأوراق المالية (موسى وآخرون، 2009، ص93).

كما تعد وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف داخل المصرف لما لها من أثر كبير على سير العمل داخله وصولاً إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تعظيم ربحية المساهمين وضمان استمرارية العمل فيه والحفاظ على القوة السوقية للسهم ومن ثم الحفاظ على ودائع العملاء.

أولاً: طبيعة التدقيق الداخلي في المصارف

تعد المصارف التجارية بمثابة العمود الفقري الذي يرتكز عليه الاقتصاد في جميع الدول، فقد عرف بيان ممارسة التدقيق الدولي (1006) لعام 1990 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين المصرف بأنه نوع من المؤسسات المالية المعترف بها كمصرف من قبل السلطات الرسمية في الدول التي يعمل فيها، ويمتلك حقاً مقصوراً عليه باستعمال المصطلح " مصرف " كجزء من اسمه.

وتتمثل الوظيفة الرئيسية في المصرف التجاري في قبول الودائع والائتمان إضافة إلى الخدمات المالية الأخرى، مثل شراء وبيع العملات الأجنبية والأوراق المالية، وإصدار وقبول الكمبيالات والكفالات، والاعتمادات وغيرها من الأعمال المصرفية الأخرى (إبراهيم، 2009، ص142).

ونظراً لتشعب وزيادة تعقيدات العمل المصرفي فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء، لذلك فإن عملية التدقيق الداخلي تكتسب أهمية كبيرة في المصارف حيث يجب إخضاع جميع دوائر وأنشطة المصرف لعملية التدقيق الداخلي، دون استبعاد

أي نشاط من الأنشطة من نطاق هذا العمل، وفيما يلي أهم الإجراءات الواجب القيام بها ضمن مهام التدقيق الداخلي (FSC, 2002, P3):

- فحص وتقييم مدى فعالية وملاءمة نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي والتحقق من الالتزام بمهام الرقابة الداخلية بتحليل مخاطر نظام الضبط الداخلي والتحقق من القيام بالمسؤوليات.
- تقييم التزام المصرف بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر.
- تقييم مدى الموثوقية في العمل (بما في ذلك الدقة والنزاهة والشمولية).
- تقييم مدى ملاءمة المعلومات المالية والإدارية لاتخاذ القرارات.
- تقييم مدى استمرارية وموثوقية نظم المعلومات الالكترونية.
- التحقق من سير العمل في أقسام ودوائر المصرف بالشكل المطلوب الذي يحقق الكفاءة والفاعلية في العمل.

وبالتالي فإن من مسؤوليات دائرة التدقيق الداخلي إعطاء الاهتمام الكافي بالضوابط القانونية والتنظيمية التي تحقق أهداف الرقابة على أعمال المصرف، بما في ذلك السياسات والطرق والقواعد والمبادئ الصادرة عن الجهات المختصة في العمل المصرفي.

كما يتطلب الأمر قيام دائرة التدقيق الداخلي بمراجعة نظم إدارة المخاطر، وربط مستوى المخاطر بمستوى كفاية رأس المال؛ ومعرفة مدى الالتزام بالسياسات العامة للمصرف. وكما يتوجب أيضا ألا يقتصر أداء دائرة التدقيق الداخلي على الأنشطة داخل دوائر المصرف، وإنما يجب أن تولي اهتماماً بكافة الأطراف المتعاملة معه لضمان التقليل من المخاطر التي يتعرض لها، كما يجب على دائرة التدقيق الداخلي أن تعد خطة تدقيق شاملة لمراجعة العمليات المصرفية على أساس تقييم المخاطر المتعلقة بالأنشطة المختلفة ومناقشة هذه الخطة على مستوى مجلس الإدارة وذلك من أجل الوصول إلى أداء أفضل للعمل المصرفي.

وفيما يتعلق بالتقرير الذي تعده دائرة التدقيق، فيتوجب التركيز على نقاط الضعف في أداء المصرف والأهمية النسبية لها، وإصدار التوصيات اللازمة للمحافظة على استمرارية الأداء مع العمل على متابعة تنفيذ التوصيات التي أصدرتها (FSC, 2002, P05).

ثانياً: الاعتبارات التدقيقية الخاصة بالعمل المصرفي

تتميز عملية التدقيق الداخلي في المصارف عن غيرها من المنشآت الأخرى باعتبارات معينة في

ضوء الطبيعة الخاصة للعمل المصرفي (صبح، 2007، ص318):

- طبيعة المخاطر المرتبطة بالمعاملات المصرفية.

- الاعتماد الكبير على أنظمة الحاسوب لمعالجة المعاملات.
- تأثير التعليمات والتشريعات التي تعمل ضمنها.
- التطور المستمر للخدمات الجديدة والممارسات المصرفية، والتي قد لا تتناسب أحيانا مع مستوى التطورات في المبادئ المحاسبية والممارسات التدقيقية التي تتطلبها.

ثالثاً: أسس ومتطلبات التدقيق في المصارف

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي:

1. الأسس الإدارية:

تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي من الأهمية بمكان؛ لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث (إبراهيم، 2009، ص110):

- وضوح الأهداف الرئيسية والثانوية للمصرف؛ حيث يسترشد المسؤولون بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها.
- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم؛ وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.
- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل؛ بحيث يمكن محاسبة المسئول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاء قدرًا من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.
- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغيرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

2. الأسس المالية والمحاسبية:

ينبغي على دائرة التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية، وأهمها (عبد الله، 2002، ص9):

- مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جداً وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية

طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحفوظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.

- توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه؛ الأمر الذي يعني وجود علاقة طردية بين الأمان و حجم السيولة، إلا أن ارتفاع درجة الأمان؛ تقود إلى ضياع فرص استثمارية للمصرف؛ لأن النقدية المتوفرة لا يتم استثمارها وبالتالي تقل عائداتها؛ لذلك يجب على إدارة المصرف إيجاد حالة من التوازن بين حجم السيولة المطلوب توفرها، ودرجة الأمان اللازمة.
- تعظيم الربحية ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

رابعاً: أهداف التدقيق الداخلي في المصارف:

إن الهدف الرئيس من تدقيق عمليات المصرف هو تقديم رأي مستند إلى المعايير الدولية للتدقيق أو الممارسات المحلية المناسبة التي يتم وضعها حول صحة البيانات المالية السنوية للمصرف والتي تم إعدادها بشكل دوري.

وغالباً ما يُطلب من المدقق الداخلي للمصرف أن يقدم تقارير لأغراض خاصة بالجهات العليا المشرفة على المصرف وإلى السلطات النظامية الأخرى، وفيما يلي أهم أهداف التدقيق الداخلي في المصارف (RSM, 2008, P5):

1. تيسير تحقيق أهداف العمل في المصرف.
2. الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المصرف.
3. تقييم نظام الرقابة الداخلية والنظم والإجراءات.
4. حماية أصول المصرف.
5. تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر.
6. تيسير الامتثال لقوانين حوكمة الشركات و تقديم التقارير بشكل مستقل للجنة التدقيق.
7. استعراض ومراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح داخل المصرف.
8. زيادة الموثوقية بالقوائم المالية.

خامساً: مهام التدقيق الداخلي في المصارف

يعتبر التدقيق الداخلي إدارةً مستقلة عن الإدارة التنفيذية، ومسؤولياته تتمثل في: مراجعة وتحليل طبيعة وفعالية الضوابط الرقابية داخل المصرف، والتأكد من مدى كفاءتها في ضبط وإدارة المخاطر وحماية أصول المصرف ومن مهامه (Simpson, 2005, p15):

- تقديم نصائح وتوصيات للإدارة عن الأمور التي تتطلب اهتمام داخل المصرف.

- إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على البنود ذات المخاطرة العالية.
- تصميم جداول زمنية وبرامج عملية لكل مهمة تدقيق.
- إعداد تقرير التدقيق ورفعها للإدارة العليا في المصرف.
- القيام بمهام مخصصة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص مشاكل ومخالفات تتطلب مزيداً من التحقيق.
- المساعدة في تطوير النظم ، وحل المشكلات في بداياتها قبل أن تتفاقم.

سادساً: دور التدقيق الداخلي في إعداد أنظمة الرقابة والضبط الداخلي بالمصرف

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المصارف لما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، لذلك كان لها دور فعال في (سلطة النقد الفلسطينية، 2008، ص 29-30):

أ. المساهمة في وضع الأنظمة الداخلية التالية ومراجعتها دورياً للتحقق من فعاليتها:

- نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية وفقاً لدليل العمليات المعمول به.
- نظام معالجة التطبيقات المعلوماتية وضمان الأمان.
- نظام إدارة المخاطر والتحكم بها وتقييمها.
- نظام تقييم جودة الأصول.
- نظام الإسناد الخارجي.

ب. الجوانب الواجب مراعاتها لدى وضع أنظمة الرقابة والضبط الداخلي:

- واجبات القائمين على إدارة المصرف في مجال الرقابة والضبط الداخلي.
- أسس تحديد المخاطر وتقييمها، لاسيما مخاطر الائتمان والسوق ومعدلات الفائدة والسيولة بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية والقانونية والتحول والتعامل مع المخاطر الأخرى.

سابعاً: مهارات وصفات المدقق الداخلي:

يجب أن يتحلى المدقق الداخلي بمجموعة من المهارات والصفات وأهما:

أ- مهارات المدقق الداخلي:

تعتبر المهارات الفنية والإدارية للمدقق الداخلي أمراً ضرورياً لتمكينه من النهوض بواجباته ومسؤولياته، لذلك ينبغي على المدقق الداخلي للمصارف أن يكون لديه خلفية وخبرة في

إحدى المجالات التالية (Simpson, 2005, p16):

- خبرة في أعمال المراجعة المكتسبة سواء من التدقيق الخارجي أو من بيئة التدقيق الداخلي.
 - خبرة في مجال الخدمات المصرفية المكتسبة من المسؤوليات المباشرة في المؤسسات المصرفية.
 - خبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات المكتسبة من بيئة التدقيق أو من البيئة الفنية.
- كما يمكن للمدققين الداخليين الاستفادة من الموظفين من ذوي الخلفيات الرياضية لدراسة النماذج المستخدمة لتسعير وإدارة مخاطر المنتجات المالية المعقدة.

ب- صفات المدقق الداخلي:

أما عن الصفات اللازم توفرها في المدقق الداخلي فقد ذكر (القطان، 2006، ص181) ما يلي:

1. الالتزام بقواعد السلوك المهني لمهنة التدقيق الداخلي في المصارف.
2. سعة الصدر والكياسة واللباقة وحسن التصرف.
3. مواصلة البحث والدراسة ومتابعة تطورات المهنة مع التجديد والابتكار.
4. التواصل وحسن التفاهم والتعاون مع الآخرين.
5. سلامة الحكم على الموضوعات اعتماداً على رأيه دون التأثر بآراء الآخرين.
6. الالتزام بالموضوعية والواقعية وعدم المبالغة أو المغالاة.
7. أن يتوخى في عمله بذل العناية المهنية الواجبة.

ث - صفات المدقق الشخصية:

لقد حدد معهد المدققين الداخليين المواصفات الواجب توافرها في المدقق الداخلي حيث وضع المعهد أربع قواعد عامة يندرج في إطارها مجموعة من الجزئيات وهي كما يلي: (IIA, 2004, P4)

1. النزاهة:

- يجب أن يتحلى المدققون الداخليون بالنزاهة في أداء عملهم مما يؤسس للثقة في أعمالهم والاعتماد عليها ويندرج تحت هذا البند القواعد السلوكية التالية:
- التمسك بالأمانة والموضوعية والاجتهاد، والحرص على أداء واجباتهم ومسئولياتهم.
 - الالتزام بالقانون والكشف عن كل ما يخالف القانون ويسيء للمهنة.
 - عدم ممارسة أفعال تسيء للمهنة أو المنشأة التي يعمل بها.

- الاحترام والمساهمة في تحقيق الأهداف الشرعية المنشأة التي يعمل بها.

2. الكفاءة:

يجب على المدققين الداخليين أن يطبقوا المعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة أثناء تقديمهم للخدمات وهذا يتطلب منهم:

- الانشغال فقط بتقديم الخدمات التي يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة لأدائها.
- أن يؤدي المدقق الداخلي خدمات التدقيق بموجب معايير التدقيق الداخلي الدولية للممارسة المهنية.
- تحسين مهاراتهم وبراعتهم بشكل مستمر وتحسين جودة ونوعية خدماتهم.

3. الموضوعية:

يجب على المدققين الداخليين التحلي بأعلى درجات الموضوعية في جمع وتقييم الأدلة وتوصيل المعلومات والتقارير حول عملهم وألا يخضعوا لتأثير مصالحهم الشخصية وتأثير الأطراف المختلفة عند بناء تقديراتهم وتكوين رأيهم المهني.

4. السرية:

يجب على المدققين الداخليين احترام قيمة وملكية المعلومات العائدة للمنشأة التي يعملون بها، وعدم الكشف عن المعلومات التي تتسم بالسرية إلا من خلال سلطة مختصة بأمر قانوني أو واجب تقتضيه الأعراف المهنية، وهذا يقتضي منه الحذر في استخدام وحماية المعلومات التي اكتسبها أثناء تأديته واجبه، وكذلك عدم استخدام هذه المعلومات للحصول على مكاسب شخصية.

ثامناً: ضوابط التدقيق الداخلي في المصارف الفلسطينية:

لما كان التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي صمم لإضافة قيمة وتحسين أداء المصرف ومساعدته في إتمام أهدافه من خلال توفير أساليب نظامية ورقابية لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة على كافة أنشطة المصرف، واستناداً لأحكام قانون المصارف الفلسطيني رقم (2) لسنة 2002، ونظراً لأهمية الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الأول، فإن على جميع المصارف إنشاء دائرة أو جهاز للتدقيق الداخلي ومراعاة ما يلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2008، ص21):

أ- تشكيل دائرة التدقيق:

1. على مجلس إدارة كل مصرف محلي والإدارة الإقليمية للمصارف الوافدة إنشاء دائرة تدقيق داخلي بحيث تكون مستقلة عن الإدارة التنفيذية وتتبع لمجلس الإدارة مباشرةً أو للجنة المراجعة المنبثقة عنه.
2. يُعين مدير دائرة التدقيق الداخلي من قبل مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن المجلس شريطة الحصول على موافقة خطية من قبل سلطة النقد.
3. يعين باقي أفراد دائرة التدقيق الداخلي من قبل لجنة المراجعة والتدقيق بتوصية من مدير دائرة التدقيق الداخلي، وتحدد اللجنة رواتبهم ومكافأاتهم وعلاواتهم السنوية على ان يتم تقييم أدائهم السنوي من مدير دائرة التدقيق الداخلي ويعتمد من لجنة المراجعة والتدقيق.
4. على مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق مراعاة الممارسات السليمة للتدقيق الداخلي.

ب- الاستمرارية:

يجب على مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق اتخاذ كافة التدابير اللازمة بحيث يعتمد المصرف وبشكل مستمر على وظيفة تدقيق داخلية تتلاءم مع طبيعة وحجم نشاطه وأن تشمل هذه التدابير توفير الموارد والموظفين للقيام بمهام التدقيق الداخلي بما يحقق أهداف المصرف.

ج- الاستقلالية:

يجب على مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق ضمان استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي من خلال ما يلي:

- ارتباطها المباشر مع المجلس أو اللجنة ويكون للتدقيق الداخلي الحرية الكاملة في الوصول لكافة بيانات وسجلات المصرف.
- رفع تقارير التدقيق إلى المجلس أو اللجنة كما يكون للتدقيق الداخلي حرية التواصل مباشرة مع كافة دوائر المصرف والمدقق الخارجي.
- خضوع وظيفة التدقيق الداخلي للرقابة من قبل لجنة المراجعة والتدقيق.
- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح بين المدققين الداخليين والمصرف.

د- ميثاق التدقيق:

يجب على لجنة الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق ضمان وجود واعتماد ميثاق للتدقيق الداخلي بالمصرف، يتم إعداده من دائرة التدقيق بحيث يعزز مكانة وصلاحيات التدقيق الداخلي على أن يتضمن الميثاق بالحد الأدنى أهداف ومجال وظيفة التدقيق

الداخلي وصلاحيات جهاز التدقيق الداخلي وعلاقتها بوظائف الرقابة الأخرى، على أن يتم اطلاع كافة موظفي المصرف على هذا الميثاق.

هـ - النزاهة:

يجب على مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق التأكد من توفر النزاهة والموضوعية في عمل التدقيق الداخلي من حيث كونه قادراً على تنفيذ مهامه بحرية كاملة بعيداً عن أي تحيز، وذلك بعدم تكليف دائرة التدقيق الداخلي بأي أعمال تنفيذية وتجنب وجود أي تضارب في المصالح مع المصرف وإتباع سياسة التدوير لموظفي التدقيق الداخلي.

و - المنافسة المهنية:

يجب على مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق تطبيق سياسة تكفل توفير الحوافز والتدريب المستمر لكافة الموظفين في دائرة التدقيق الداخلي ورفع مستوى معرفة وخبرة المدققين الداخليين.

ز - خضوع كافة أنشطة المصرف للتدقيق الداخلي

يجب على مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق أن تكفل خضوع كافة أنشطة المصرف وفروعه للتدقيق الداخلي بحيث تكون دائرة التدقيق الداخلي قادرة على الوصول لأي سجل أو ملف أو معلومة.

تاسعاً: خطة التدقيق الداخلي في المصارف

يجب على دائرة التدقيق الداخلي إعداد خطة واضحة للتدقيق بحيث تشمل كافة المهام الواجب إنجازها خلال الفترة المحددة على أن تأخذ بالاعتبار ما يلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2008، ص22):

أ- توقيت وتكرار عمل التدقيق الداخلي، وكذلك الأنشطة التي ستخضع للتدقيق على أن يكون تدقيق يومي لبعض الأنشطة الخطرة، وتدقيق أسبوعي وشهري وسنوي وفقاً لطبيعة ودرجة مخاطر كل نشاط.

ب- أن تكون خطة التدقيق واقعية ويمكن تنفيذها بحيث تتلاءم مع حجم عمليات المصرف.

ج- أن تكون خطة التدقيق شاملة لكافة أنشطة المصرف بكافة الدوائر والفروع.

د- تحديد منهجية الفحص والتدقيق لكافة الأنشطة بالمصرف المستندة إلى درجة المخاطر.

هـ- مراعاة التطورات الفنية والمستجدات في الأنشطة المصرفية ودرجة المخاطر المتوقعة.

و- أن تحدد الخطة بوضوح الموارد المالية والإدارية اللازمة لتنفيذ الخطة من حيث عدد

الموظفين ومؤهلاتهم العلمية والعملية والاحتياجات التقنية اللازمة لتنفيذ الخطة بنجاح.

عاشراً: إجراءات التدقيق الداخلي في المصارف:

فيما يتعلق بإجراءات التدقيق الداخلي في المصارف العاملة في فلسطين فقد حددت سلطة النقد مجموعة من الإجراءات التي يجب على المدققين إتباعها وهي كما يلي (سلطة النقد الفلسطينية، 2008، ص23):

- يجب على دائرة التدقيق الداخلي إعداد إجراءات عمل أو برنامج للتدقيق الداخلي بحيث تصف أهداف وخطّة عمل التدقيق على أن تكون هذه الإجراءات مرنة نسبياً بحيث تكون عملية تبنيها وإنجازها منسجمة مع المخاطر التي تم تحديدها.
- يجب توثيق كافة إجراءات التدقيق ضمن أوراق العمل على أن تعكس كافة الاختيارات والتقييمات التي تمت على الأنشطة.
- يجب إصدار تقرير التدقيق الداخلي المكتوب بأسرع وقت ممكن بعد مناقشته مع الإدارات التي تم التدقيق عليها لأخذ ردودها على الملاحظات، على أن يتم رفع تقرير ملخص بالملاحظات والنتائج للجنة المراجعة والتدقيق.
- يجب أن يعرض التقرير مجال وغرض التدقيق وأن يتضمن ما يتم التوصل إليه من ملاحظات وتوصيات من دائرة التدقيق وإجابات الدوائر التي تم تدقيق أعمالها.
- يجب أن تحتفظ دائرة التدقيق الداخلي بسجلات المهام التي تم إنجازها والتقارير التي تم إصدارها.
- يجب أن تتم مناقشة تقارير التدقيق الداخلي بشكل دوري مع لجنة المراجعة والتدقيق.

مما سبق يتضح أهمية وعظم الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي في المصارف التجارية، وتبرز أهمية هذا الدور بالنظر إلى الطبيعة المميزة والمختلفة للمصارف عن المؤسسات الأخرى، والتي تعمل في ظل مخاطرة عالية في كافة أنشطتها ومعاملاتها المصرفية، فضلاً عما تتميز به من طبيعة معاملاتها الالكترونية، ولتمكين المدقق الداخلي من القيام بمهامه في المصرف يجب أن تتوفر لديه الخبرة والدراية الكافية حول طبيعة العمل المصرفي ووضع الخطط التي تمكنه من أداء واجباته بغرض تحسين أداء الإدارات المختلفة في المصرف

الفصل الثالث

التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر في المصارف

المبحث الأول: إدارة المخاطر المصرفية

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية

مقدمة :

تواجه العديد من المصارف عدة مخاطر قد تكون ناجمة عن أنشطة المصرف في حد ذاته أو البيئة التي يعمل فيها، لذلك يجب التعامل مع هذه المخاطر بآلية مناسبة، ولتحقيق ذلك على المصارف أن تتبنى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة كافة المخاطر ذات الصلة.

كما أن هناك دور مهم للمدقق الداخلي من خلال تقديم المشورة والنصح للإدارة في مجال تقييم وإدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف، ولا بد من وجود تنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر للوصول إلى تحقيق الأهداف المصرفية.

ويشمل هذا الفصل على مبحثين سيتم في المبحث الأول تناول إدارة المخاطر المصرفية مفهومها ومهامها والمسؤوليات الخاصة بها وأهدافها، ومن ثم التطرق إلى منهج عملها. أما المبحث الثاني فسوف نتناول فيه التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية والتطرق إلى الدور الهام الذي يقوم به المدقق في إدارة المخاطر والتنسيق بينه وبين إدارة المخاطر.

المبحث الأول إدارة المخاطر المصرفية

تمهيد:

مما لا يخفى على أحد أن قطاع المصارف يحتل مكاناً متميزاً داخل القطاع المالي، فالمصارف من أقدم المؤسسات المالية وأكثرها انتشاراً، فضلاً عن صلتها المباشرة بنظم المدفوعات، وبالتالي بحركة النقود في الدولة والتي تمثل المحرك الأساسي لعجلة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يجعل هذه المصارف من أكثر المؤسسات المالية تعرضاً للمخاطر، نظراً لأنها لا تتعامل مع قطاع بعينه وإنما تتعامل مع النقود إقراضاً واقتراضاً، وبهذا فهي تتعامل مع مختلف المقترضين من مختلف القطاعات مما يستوجب الإحاطة بظروف المقترض الشخصية وكذلك ظروف ومخاطر القطاع، ولأن النقود كقوة شرائية عامة تتأثر بأوضاع الاقتصاد المحلي والعالمية فإن المخاطر التي تتعرض لها البنوك ليست مخاطر قطاع أو صناعة محددة بل هي مخاطر الاقتصاد في مجموعه محلياً وعالمياً.

ولذلك لم يعد النشاط المصرفي يعمل على تلافي المخاطر، بل أصبح لزاماً عليه أن يتعامل معها، وهكذا بات هذا النشاط في الآونة الأخيرة يعرف بفن التعامل مع المخاطر وليس تجنبها (حشاد، 2005، ص2).

وعليه فإن الأمر يستوجب تطوير نماذج عمل وممارسات مبنية على أساس المخاطر، وذلك ضمن إطار إدارة متكاملة في الهيكل التنظيمي للمصرف. فلم يعد الاهتمام بإدارة المخاطر قاصراً على مستوى المصرف المعني فحسب بل أصبحت السلطات الرقابية تهتم بإدارة المخاطر المصرفية ولعل من أهم الأسباب التي تدعو لذلك هي طبيعة المخاطر النظامية التي ينفرد بها القطاع المصرفي دون غيره من القطاعات الأخرى؛ حيث إنه عندما ينهار أحد المصارف فإن ذلك يؤدي إلى أزمة مصرفية تشمل القطاع المصرفي ككل، وبالتالي أصبح لزاماً أن يتطور الفكر المصرفي؛ ليتواءم مع التطورات الحديثة في مجال الثورة التكنولوجية والخدمات المصرفية المستحدثة، لذا فمن الضروري ضبط المخاطر المختلفة التي يمكن أن تتعرض لها المصارف واتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارتها بما يحقق سلامة الأداء المصرفي (الخطيب، 2005، ص 13).

أولاً: تعريف المخاطر

تتعرض الكثير من المؤسسات إلى مخاطر أثناء العمل، إلا أن المؤسسات المصرفية تكون أكثر عرضة للمخاطر لما لها من طبيعة خاصة في استخدام النقود، وهناك عدة تعريفات للمخاطر ونجملها فيما يلي:

فقد عرف (حماد، 2007، ص16) المخاطر على أنها "حالة يكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة والمتوقعة".
وعرفت لجنة (COSO) "الخطر بأنه: الأحداث ذات التأثير السلبي التي تمنع المنشأة من تحقيق قيمة أو تؤدي إلى تآكل القيمة الموجودة".

مما سبق يمكن تعريف المخاطر على أنها: الانحراف عن ما هو متوقع؛ فالمخاطر هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث، فهناك مثلاً عدم تأكد المقرض من استرداد القرض، وعدم تأكد المستثمر من مشروع ما، ويمكن تعريف المخاطر أيضاً بأنها كل عملية يتم تنفيذها في إطار عدم التأكد وينتج عنها ربح أو خسارة باحتمال معين.

ثانياً: المخاطر التي تتعرض لها المصارف:

لما كان العمل المصرفي بطبيعته يتعرض إلى مخاطر عالية بسبب اعتماده على أموال المودعين، وهي أموال تعتبر من الناحية القانونية أموال مقترضة من الغير مما يستوجب الأمر بذل العناية اللازمة للمحافظة عليها، من خلال توظيفها في مجالات تحقيق العوائد المصرفية من ناحية وتوفير السيولة والأمان لهذه الأموال من ناحية أخرى، لذلك كله يتعين على الإدارة المصرفية بذل العناية اللازمة لتحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها عملياته المختلفة ومنها:

أ- المخاطر المالية

1. **المخاطر الائتمانية:** وهي المخاطر التي تنتج عن فشل المقترضين في سداد ما عليهم من التزامات سواء كلياً أو جزئياً، أما إذا استلمت المؤسسة المالية أصل الأموال بالإضافة إلى الفوائد بالكامل فلا يكون هناك مخاطر، أما في حالة إفلاس المقترض أو تعرضه لمشاكل تمنعه من السداد، فقد يؤدي ذلك إلى فقدان المصرف العائد وجزء من أصل القرض (مصطفى وإسماعيل، 2007، ص287).
2. **مخاطر السيولة:** هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين، ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على المصرف نشاطاً غير اعتيادياً في التمويل قصير

الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق بأسعار مرتفعة (الخطيب، 2005، ص211).

وتقع مسؤولية ضمان سيولة كافية في المصرف على مجلس إدارته والإدارة العليا وبالتالي على المصرف إعداد سياسات شاملة للسيولة تأخذ بعين الاعتبار النشاطات داخل الميزانية وكذلك النشاطات خارج الميزانية (الكراسنة، 2006، ص38).

3. **مخاطر السوق:** وتنتج هذه المخاطر بسبب التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتتأثر عندما يكون هناك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها. (خان وأحمد، 2003، ص31) وتتقسم مخاطر السوق إلى:

- **مخاطر سعر الفائدة:** وتتأثر هذه المخاطر عن تقلبات أسعار الفائدة مما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للمصرف في حالة عدم اتساق أجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول، وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات يتيح ما يلي: (الخطيب، 2005، ص237)

• الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول.

• تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.

- **مخاطر أسعار الصرف:** هي المخاطر التي يواجهها المصرف لدى تنفيذ عملية تبادل النقد الأجنبي والتقلبات الناتجة في أسعار صرف العملات ومخاطر إعادة تقييم مراكز العملات اعتماداً على أسعار صرف متغيرة ومتقلبة وبالتالي تأثيرها على قيم كل من الموجودات والمطلوبات وعلى الوضع التنافسي للمصرف، والتي قد ينتج عنها تعرض المصرف لخسائر كبيرة.

- **مخاطر أسعار الأوراق المالية:** هي مخاطر احتمالية تعرض المصرف لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للسندات والأسهم والسلع، ويعتبر قياس مخاطر الأسعار في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال (سلطة النقد الفلسطينية، 2008، ص4).

ب- مخاطر التشغيل:

هي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، فالمخاطر الناجمة عن عدم كفاية أنظمة المعلومات، الفشل التقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية جميعها خسائر غير متوقعة (الكراسنة، 2006، ص41).

وتشمل المخاطر التشغيلية عدداً غير محدود من المخاطر، لذا على الإدارة وضع تعريف واضح فيما يخص مخاطر التشغيل، وفيما يلي مجموعة من المخاطر التشغيلية التي يترتب عليها خسائر كبيرة للمصرف (سلطة النقد الفلسطينية، 2008، ص5):

- **الاحتيال الداخلي:** هي الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية، أو سياسة المصرف من قبل العاملين في المصرف.
- **الاحتيال الخارجي:** الأفعال التي يقوم بها طرف ثالث يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون.
- **ممارسات العمل والأمان الوظيفي:** هي الأحداث المرتبطة بعلاقات الموظفين مثل مطالبات التعويض من الموظفين الناجمة عن التفريق والتمييز في المعاملة والفصل الجائر من الوظيفة وخرق قواعد الأمن والسلامة أو الأعمال التي ينتج عنها دفع تعويضات عن إصابات شخصية والمطالبات الوظيفية الأخرى.
- **الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأعمال:** الخسائر الناتجة عن الإخفاق غير المتعمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالتزامات المهنية تجاه العملاء.
- **الأضرار في الموجودات المادية:** الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالموجودات المادية جراء كارثة طبيعية أو أي أحداث أخرى.
- **توقف العمل والخلل في الأنظمة:** الخسائر الناتجة عن أي تعطيل في الأعمال أو خلل في الأنظمة بما فيها أنظمة الحاسوب والاتصالات.
- **التنفيذ وإدارة المعاملات:** الخسائر الناتجة عن الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو في إدارة العمليات والعلاقات مع الأطراف الأخرى.

ج- مخاطر الأعمال:

هناك العديد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف في مجال عملها، أهمها:

1. **المخاطر القانونية:** وتنشأ هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية، ومن ذلك عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو عدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية (الخطيب، 2005، ص247).

2. **المخاطر الإستراتيجية:** هي المخاطر الناجمة عن اتخاذ قرارات خاطئة أو تنفيذها بشكل خاطئ أو عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يؤدي إلى إلحاق خسائر أو ضياع فرصة بديلة، لذلك فإن المخاطر الإستراتيجية تكون على مستويين:
- مخاطر على المستوى الكلي: وهي المخاطر الناجمة عن اتخاذ قرارات متعلقة بدخول أسواق جديدة أو الخروج من الأسواق الحالية.
- مخاطر على مستوى الأنشطة: وهي المخاطر الناجمة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الاستثمار.

3. **مخاطر السمعة:** وهي المخاطر الناتجة عن الآراء السلبية العامة المؤثرة والتي تنتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة المصرف أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن المصرف ونشاطه (سلطة النقد الفلسطينية، 2008، ص5، ص6).

مما سبق ندرك مدى المخاطر المحدقة بالمصارف، ومدى الحاجة إلى وجود نظام متكامل للتخفيف من هذه المخاطر وإدارتها. لذلك يتعين أن تقوم إدارة المخاطر في المصرف بقياس حجم الانكشاف الكلي الذي يواجهه المصرف نتيجة المخاطر السابقة ويكون ذلك من خلال أنظمة داخلية متطورة تعتمد على قاعدة بيانات تتيح إمكانية قياس المخاطر وتحديدتها لكل نوع من أنواع النشاط المختلفة.

ثالثاً: مفهوم إدارة المخاطر

يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها: عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى" (حماد، 2007، ص51).

كما عرفها معهد إدارة المخاطر على أنها: الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة. فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط. (The Institute of Risk Management, 2002, P02) بالإضافة إلى تعريفها على أنها: جزء من ثقافة المؤسسة، فهي هيكل من الإجراءات والعمليات التي تدار من أجل مواجهة الفرص والتهديدات ودراسة الآثار المترتبة عنها" (Cooper and author, 2005, P3).

وقد عرف Williams and Heinz إدارة المخاطر على أنها "تقليل الآثار السلبية للمخاطرة إلى الحد الأدنى بأقل تكلفة ممكنة من خلال التعرف عليها وقياسها والسيطرة عليها" (حماد، 2007، ص146).

وقد عرفت لجنة (COSO) إدارة المخاطر على أنها: تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمشروع (الراوي، 2011، ص10). ومن خلال ما سبق يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها: تحديد وتحليل المخاطر التي تهدد عمل المنشأة للتقليل من الآثار السلبية الناجمة عنها.

رابعاً: مهام إدارة المخاطر

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول بصفة أساسية عن إدارة المخاطر وتحميل هذا الدور على المدراء الآخرين لتسيير المخاطر كل حسب نشاطه (IIA, 2009, P02)، كما يمكن أن تكون وظيفة مستقلة في المؤسسة متمثلة في قسم إدارة المخاطر والتي يترأسها مدير المخاطر بالإضافة إلى مساعدين في ذلك يملكون مؤهلات ومهارات خاصة -هذا بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم- أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فقد توكل إلى أحد المدراء ضمن توصيف وظيفي مهمته إدارة مخاطر المؤسسة (الراوي، 2011، ص15)، ويمكن إبراز مهام إدارة المخاطر فيما يلي: (IIA, 2009, P13)

- 1- وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر داخليا لوحدات العمل، والعمل على إنشاء بيئة ملائمة.
- 2- التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.

- 3- بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر.
- 4- إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.
- 5- اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي.
- 6- تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى.
- 7- قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة.
- 8- اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.

خامساً: المسؤوليات والوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر في المصارف.

- هناك العديد من المهام التي تتعلق بإدارة المخاطر من أجل ضمان سير الأداء في الاتجاه السليم وفيما يلي نستعرض أهمها: (الخطيب، 2005، ص18)
- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.
 - القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في المصرف.
 - تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص.
 - مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر مع الأخذ بالاعتبار إجمالي المخاطر لخدمات معينة.
 - مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول.
 - مراجعة الخدمات المصرفية المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر.
 - تطبيق النماذج التي تعتمدها المؤسسة في تحديد المخاطر والإشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة.
 - المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات.
 - نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة ككل.

سادساً: أهداف إدارة المخاطر

إن الهدف من عملية ضبط المخاطر وإدارتها في المؤسسة المصرفية المحافظة على أصولها وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها وذلك لأهمية مثل هذه الحماية لاستمرار المصرف وسلامة وجوده، فتعد وظيفة إدارة المخاطر من أهم الوظائف في المصرف (الخطيب، 2005، ص 20)، فتهدف إدارة المخاطر بشكل رئيس إلى (حماد، 2007، ص 150-154):

1. استقرار الأرباح أو المكاسب: حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى ممكن، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح.
2. استمرارية النمو: عندما يكون النمو هدفاً تنظيمياً هاماً تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، كما تعتمد إستراتيجية إدارة المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي في المصرف.
3. تعظيم قيمة المصرف: تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للمصرف، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية.

سابعاً: منهج عمل إدارة المخاطر

إدارة المخاطر عبارة عن عملية منطقية ومنهجية تعمل على تطبيق الأساليب الأساسية التالية (International Organization for Standardization, 2008 , P07):

- إنشاء نطاق إدارة المخاطر.
- تحديد، وتحليل وتقييم ومعالجة المخاطر المرتبطة بأنشطة المصرف.
- معالجة ومراجعة أداء إدارة المخاطر.
- إجراء الاتصالات والتشاور في جميع مراحل عملية إدارة المخاطر مع مراعاة التسجيل والإبلاغ ضمن التقارير المطلوب إعدادها في هذا الخصوص.

وفيما يلي نذكر أساسيات منهج عمل إدارة المخاطر:

أ- مراحل إدارة المخاطر:

هناك العديد من المراحل التي تمر بها عملية إدارة المخاطر وفيما يلي نستعرض المراحل التي تمر بها هذه العملية:

1. إنشاء نطاق إدارة المخاطر

- هناك العديد من الاعتبارات الداخلية والخارجية التي تؤخذ بعين الاعتبار في بناء سياسة إدارة المخاطر وتتمثل في: (The Institute of Internal Auditors , 2009, P09)
- الاعتبارات الداخلية: وهي عبارة عن البيئة الداخلية للمؤسسة والتي عن طريقها تسعى لتحقيق أهدافها.
 - الاعتبارات الخارجية: ومن أمثلتها القوانين والأنظمة، الثقافة السائدة في البلد والنظام الاقتصادي المعمول به..الخ.

2. فحص المخاطر

وهذه المرحلة تتضمن العديد من النقاط وهي كالتالي:

- التعرف على المخاطر

على المؤسسة التعرف على مصادر المخاطر والآثار المترتبة عليها، فالهدف من هذه الخطوة هو توليد قائمة شاملة للمخاطر التي قد تؤدي إلى إحداث خسائر أو التأثير على أحد أهداف المصرف. (IIA, 2009, P11)

- تحليل المخاطر

بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب أن يتم قياس الحجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم ترتيب الأولويات إلى مخاطر حرجة، هامة وغير هامة (حماد، 2007، ص61).

- تقييم المخاطر

عندما يتم الانتهاء من عملية تحليل المخاطر، فانه من الضروري إجراء مقارنة بين تقدير المخاطر ومقاييس المخاطر التي تم إعدادها من طرف المؤسسة، مقاييس المخاطر قد تتضمن العوائد والتكاليف ذات العلاقة، والمتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واهتمامات أصحاب المصالح..الخ؛ لذلك يستخدم تقييم المخاطر لاتخاذ القرارات تجاه المخاطر ذات أهمية بالنسبة للمؤسسة، وفيما إذا كانت المخاطر يجب قبولها ومعالجتها (The Institute of Risk Management, 2002, P09)

3. معالجة المخاطر

بعد التعرف على المخاطر وتقييمها يتم وضع المعايير المناسبة لضبط هذه المخاطر، لتجنبها أو تخفيض الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها المصرف لدى ممارستها أنشطته المختلفة، ويتحقق ذلك من خلال ثلاث طرق أساسية: (سلطة النقد الفلسطينية، 2008، ص9)

- تجنب الدخول في أسواق أو منتجات معينة.
- وضع قيود على بعض الأنشطة كسقوف الائتمان والتداول والمتاجرة وتحديد الصلاحيات للمستويات الإدارية المختلفة.
- إلغاء تأثير المخاطر من خلال أسلوب التأمين وأسلوب الإسناد الخارجي.

ب- المتابعة والمراجعة

تضم عملية المتابعة والمراجعة نوعين من العمليات أولهما: التدقيق الذي يقوم به طرف خارجي على عمليات إدارة المخاطر وهو إما أن يكون من خلال مدقق خارجي أو من خلال تدقيق داخلي مستقل. والثاني: المراجعة التي تقوم بها إدارة المخاطر على عملياتها، ويعود إدراج عملية المتابعة والمراجعة في برنامج إدارة المخاطر لسببين وهما: (حماد، 2007، ص63)

- تعد عملية إدارة المخاطر مستمرة ومتغيرة، فالعمليات التي تقوم بها قد تتغير من وقت لآخر وفقاً للتغير في المخاطر التي يتعرض لها المصرف، كما تتغير التقنيات التي يتم إتباعها في إدارة المخاطر وفقاً للتغيرات في المخاطر.
- هناك بعض الأخطاء غير متكررة، لذا يجب وجود متابعة ومراجعة مستمرة بهدف تحسين الأداء.

فعلى إدارة المخاطر القيام بالمراجعة والمتابعة للمخاطر، وإجراءات التحكم بها، وإجراء مراجعة دورية للسياسات ومدى توافقها مع القوانين والمعايير المتبعة في المصرف، كما يجب التعرف على التغيرات الحاصلة فيه، والتأكد من عمل التعديلات الملائمة لهذه التغيرات، ولا بد من تحديد عملية المراجعة والمتابعة كما يلي (IIA, 2009, P12):

- الإجراءات المتبعة قد أعطت النتائج المخطط لها.
- ملاءمة الإجراءات المتبعة لعملية فحص الأخطاء.
- الوصول إلى قرارات أفضل في عملية فحص وإدارة المخاطر للاستفادة منها في المستقبل.

ج- الاتصال والتشاور:

يتم الاتصال والتشاور مع أصحاب المصالح الداخلية والخارجية في جميع مراحل إدارة المخاطر وذلك لوضع خطة تتضمن الإبلاغ عن العمليات والإجراءات المتعلقة بها من أجل إعلام أصحاب المصلحة بالأسس التي تم اعتمادها في هذا المجال، بالإضافة إلى قيام المدقق الخارجي والمدقق الداخلي بإعداد تقرير مبنياً على النزاهة والوضوح وأن يكون مدعماً بالأدلة اللازمة، ليتم إرساله إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا وكل من له مصلحة في ذلك (International Organization for Standardization, 2008, P8).

ثامناً: المقومات الأساسية لإدارة المخاطر في المصارف

إن إدارة المخاطر لكل مؤسسة مالية يجب أن تشمل على العناصر الرئيسية التالية:

1) رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها، ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

كذلك على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة المصرف، بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات التي أقرها مجلس الإدارة، كما أن عليها أن تحدد الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها. كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر (الكراسنة، 2006، ص44).

والى جانب ذلك، يجب توفر القوانين والمعايير الواضحة الخاصة بالمشاركة في المخاطر، وذلك بالأخذ في الاعتبار حدود المخاطر، ودرجة التعرض لمخاطر الأطراف الأخرى، والمخاطر الائتمانية ومخاطر تركيز الأصول. وللسيطرة على المخاطر المرتبطة بالأنشطة المتعددة يجب مراعاة دليل الاستثمار والخطط الخاصة بذلك. ومن الضروري أن تغطي هذه الخطط الإرشادية هيكل الأصول من حيث آجالها ودرجة تركيزها، وعدم توافق

الأصول مع الخصوم، وكيفية تغطيتها، وما إلى ذلك من التدابير الخاصة بإدارة المخاطر (خان وأحمد، 2003، ص36).

(2) كفاية السياسات والحدود:

على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في المصرف. كذلك ضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، وقياسها وتخفيفها ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها. ولذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة بما يتناسب مع نطاق ومدى وطبيعة أنشطة المصارف (الكراسنة، 2006، ص44).

(3) كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:

إن الرقابة الفعالة لمخاطر المصرف تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة بالوقت المناسب حول أوضاع المصرف المالية، كما يجب أن تتسجم درجة تعقيد أنظمة المعلومات مع حجم المصرف ودرجة التقنية في نشاطاته. مع إعداد تقارير إدارية تتعلق بنشاطات رقابة الخطر، وتشمل هذه التقارير تقارير يومية أو أسبوعية حول وضع الميزانية والأرباح والخسائر، وقائمة بالديون تحت المراقبة وقائمة بالقروض المستحقة وغيرها. لذلك يتوقع أن يكون لدى المصرف أنظمة معلومات تمكنها من تزويد الإدارة العليا بكافة التقارير اللازمة حول حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف (خان وأحمد، 2003، ص36).

(4) كفاية أنظمة الضبط:

إن هيكل وتركيب أنظمة الضبط في المصرف يجب أن يكون حاسماً بالنسبة لضمان حسن سير أعمال المصرف على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص. إن إنشاء واستمرار تطبيق أنظمة رقابة الضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة المصرف، وتعتبر مهمة فصل الوظائف الركييزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر، وفي حالة عدم وجود مثل هذا الفصل فإن مصير ومستقبل المصرف سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل (الكراسنة، 2006، ص46).

مما سبق يتبين ضرورة متابعة المخاطر التي تتعرض إليها المصارف، ومدى الحاجة إلى وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر، فلا يمكن أن يتجنب المصرف المخاطر وإنما يمكنه التحكم بها وإدارتها بما يخدم مصلحة العمل والمحافظة على استمراريته، على أن تتناول مهام إدارة المخاطر عمليات التنسيق بين كافة الإدارات في المصرف لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر، وتحديد المسؤوليات والتأكد من صحة هذه البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر.

المبحث الثاني

التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية

تمهيد:

هناك دور مهم للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف، وزاد الاهتمام بهذا الدور بعد الأزمة المالية التي عصفت بالمصارف في عام 2008 فقد أجبرت الضغوط التنظيمية والاقتصادية المنظمات إلى زيادة الاهتمام بالمخاطر التي تتعرض لها ومتابعتها للتخفيف منها واتباع نهج أكثر شمولية لإدارتها (IIA, 2011, P6).

لذا فيعتبر دور التدقيق الداخلي في المنشأة دور فعال لضمان الكفاءة والفعالية في القطاع المالي فالتدقيق الداخلي بحكم تعريفه يوفر ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنشأة. وأشارت التعريفات المعاصرة إلى أهمية دور التدقيق الداخلي في توفير نهج منضبط و منهجي للتقييم والمساهمة في فعالية إدارة المخاطر والرقابة.

كما يقوم التدقيق الداخلي بإضافة قيمة للمؤسسة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول على أن مخاطر المؤسسة تدار بفاعلية، وكذا من خلال التحسينات التي يقدمها في مجال إدارة المخاطر (IIA, 2009, P3)، فوظيفة التدقيق الداخلي قد اتسع نطاقها من الدور التقليدي وهو التدقيق المالي إلى التدقيق الإداري ثم إلى التركيز على إضافة قيمة للمؤسسة متمثلة في تدقيق إدارة المخاطر، وتطبيق نظام محكم يهدف إلى طمأنة المساهمين (عيسى، 2008، ص11) والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة على أن المخاطر التي تواجه مصالحهم مفهومة من جانب ممثليهم، وأن الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل منهجي منظم (حماد، 2005، ص342).

كما أن التدقيق الداخلي في المصارف له دور مهم في ضمان القضاء على نقاط الضعف التي تعترى أنظمة إدارة المخاطر، فيهدف إلى توفير تحليل واضح وشامل لمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، فهو يتعرض للكفاءة الفنية بهدف اقتراح مجالات وتحسينات لزيادة فعالية الرقابة الداخلية في المصرف، كما يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصرف (RSM, 2008, P4).

أولاً: دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر

هناك دور مهم يقوم به المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد هذا الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر في المنشأة للمساعدة في التأكيد على أن مخاطر الأعمال الرئيسية تدار بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال، وهناك عدة عوامل رئيسية ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وهي: (IIA, 2004, P1)

- 1- تجنب أي نشاط يهدد استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي.
- 2- القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وعمليات الحوكمة في المنشأة.

أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها، كما أشار إلى الأدوار التي يجب عليه تجنبها في مراحل عملية إدارة المخاطر، ومن أهم الأدوار الجوهرية التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها بشأن إدارة المخاطر: (Griffiths, 2006, P2)

- 1- إعطاء ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر.
- 2- إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر.
- 3- تقييم عمليات إدارة المخاطر.
- 4- تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية.
- 5- مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية.

وهناك العديد من المهام التي يجب على المدقق الداخلي القيام بها لضمان القيام بدور فعال في إدارة المخاطر، وهي (Adukia, 2008, P47-48):

1. الحصول على المستندات التي تبين منهجية المنشأة في إدارة مخاطرها والتأكد من خلال هذه المعلومات على شمولية العمليات ومناسبتها لطبيعة المنشأة.
2. البحث ومراجعة واستعراض المعلومات الأساسية والمراجع التي استندت إليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر لتكون قاعدة للمدقق للتأكد من صحة العمليات المستخدمة من قبل المنشأة.
3. تحديد ما إذا كانت إجراءات إدارة المخاطر التي تم تطبيقها تم فهمها بشكل واضح.
4. مراجعة سياسات المنشأة، وسياسات مجلس الإدارة واجتماعات لجنة التدقيق لتحديد إستراتيجية المنشأة والمنهجية المتبعة في إدارة المخاطر.
5. مراجعة تقارير تقييم الخطر التي تم وضعها من قبل الإدارة أو المدققين الخارجيين أو أي جهة أخرى.

6. المساعدة في تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم والإبلاغ والتوصية.
7. التأكد من وجود آلية تحذير مبكر للأزمات المالية.
8. تدقيق عملية إدارة المخاطر لكافة أوجه نشاط المنشأة.
9. التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر.
10. إجراء مقابلات مع الإدارة العليا والتنفيذية لتحديد أهداف وحدات العمل والمخاطر المرتبطة بها وأنشطة إدارة المخاطر والضبط والمراقبة.
11. المشاركة في إعداد التقارير والمراقبة على عمليات إدارة المخاطر.
12. توفير التدريب للجنة إدارة المخاطر والمشاركة في إعداد ورش عمل عن المخاطر.
13. التأكد من وجود خطة لاستمرارية العمل والتأكد من وجود خطة كوارث شاملة.
14. تقديم الدعم من خلال المساعدة في زيادة فعالية العمليات في المنشأة.

أما الأدوار التي يجب أن يتجنبها المدقق الداخلي في عملية إدارة المخاطر:

على الرغم من الدور المميز للمدقق الداخلي في تقديم النصيحة والدعم للقرارات الإدارية الصحيحة ومحاولة معالجة القرارات الإدارية التي تبدو غير مناسبة، فإن عملية الرقابة وإدارة المخاطر تقع ضمن مسؤولية الإدارة والمجلس، ويكون دور المدقق الداخلي هو استشارياً لمساعدة المصرف في تحديد المخاطر وتقييمها، وتنفيذ منهجيات وطرق للرقابة عليها وإدارتها (Pickett, 2004, p93)، كما أن هناك العديد من العمليات التي لا تدخل ضمن نطاق مهام وعمل المدقق في مجال إدارة المخاطر وهي كالتالي (RSM, 2008, P10):

1. تحديد مستوى إقدام المنشأة على المخاطرة.
2. الاضطلاع بعمليات إدارة المخاطر.
3. اتخاذ قرارات الاستجابة للمخاطرة.
4. القيام بإجراءات الاستجابة للمخاطرة لمصلحة الإدارة.
5. المساءلة عن عمليات إدارة المخاطر.
6. تقديم ضمانات إدارية متعلقة بالمخاطر.

ثانياً: استقلالية وموضوعية المدقق عند قيامه بأنشطة تتعلق بإدارة المخاطر

يعتبر المدقق الداخلي أحد أركان نظام الرقابة الداخلية في المنشأة فهو يعمل على خدمة الإدارة للتأكد من تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، لذا فيجب المحافظة على استقلاليته من خلال الأمور التالية (IIA, 2009.P6):

- 1- ينبغي المعرفة بأن عملية إدارة المخاطر تقع على عاتق الإدارة وليست من مسؤوليات المدقق.
- 2- أن يتم توثيق طبيعة مسؤوليات التدقيق الداخلي ومهامه في ميثاق التدقيق الداخلي ويتم اعتمادها من قبل لجنة التدقيق.
- 3- يجب أن يتجنب المدقق الداخلي القيام بإدارة أي من المخاطر لمصلحة الإدارة.
- 4- يجب على المدقق الداخلي ألا يتخذ قرارات بشأن إدارة المخاطر إنما عليه أن يقدم النصائح، لدعم قرارات الإدارة المناسبة و تحدي قرارات الإدارة غير المناسبة.
- 5- ينبغي على المدقق الداخلي تجنب تقديم ضمانات موضوعية بشأن أي جزء من عملية إدارة المخاطر كان مسئولاً عنها أو شارك بالإشراف عليها.
- 6- يجب على المدقق الداخلي أن يبين أن المهام الموكلة إليه بشأن إدارة المخاطر هي مهام استشارية وليست تنفيذية.

ثالثاً: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر إحدى التخصصات التي تتصل بشكل كبير مع التدقيق الداخلي، وتشكلان أدوات مهمة ومتراصة في إدارة المصارف. فقديمًا كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق، ولكن اليوم تم فصل الوظيفتين عن بعضهما البعض من حيث المهام والتكامل التنظيمي، فإدارة المخاطر هي وحدة منفصلة عن التدقيق الداخلي، على الرغم من أن الوظيفتين مترابطتان ارتباطاً وثيقاً. وتظهر مستويات العلاقة فيما يلي (Kagermann&auther, 2008, P446):

1. مرحلة تخطيط عملية التدقيق

يراعى عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية حيث يتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، حيث يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر (Moeller, 2005 P107).

2. مرحلة التنفيذ

خلال مرحلة تنفيذ عملية التدقيق، يكون محور التركيز الأساسي هو اختبار ما إذا كانت إدارة المصرف والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر أو الحد منها؛ لذا يوصي المدقق الداخلي بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المدقق ومدير المخاطر (Moeller, 2005, P107).

3. مرحلة أوراق العمل

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف. ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي بالإضافة إلى ذلك يمكن تقديم توصيات مناسبة تتعلق بشكل خاص بمعالجة خطر معين أو الحقائق الأخرى المذكورة في الاستنتاجات، مثل عدم الامتثال لمبادئ توجيهية داخلية معينة (Kagermann and auther, 2008, P446).

4. مرحلة إعداد تقرير التدقيق

يتم وضع النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية التدقيق في التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها (Kagermann and auther, 2008, P447).

5. مرحلة المتابعة

بعد القيام بإعداد التقرير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير، حيث تتم متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ووحدة إدارة المخاطر، و تهدف هذه العملية إلى السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يقلل من تعرض المصرف للخسارة (Kagermann and auther, 2008, P447).

رابعاً: استعانة إدارة المخاطر بالتدقيق الداخلي

هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتهما بشكل يضمن لكلا الطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما وهذا يتطلب وضع سياسة لضمان تدفق البيانات والمعلومات بين كلا الطرفين. فيجب على إدارة المخاطر أن تسمح للمدقق الداخلي بالمشاركة في اجتماعاتها مع الإدارة التي تهدف إلى وضع إستراتيجية لإدارة المخاطر في المصرف، وينبغي أن تسمح له بالدخول إلى قاعدة البيانات الخاصة بها لتحقيق المشاركة وتقديم المشورة لإعداد نظام محكم لإدارة المخاطر في المصرف.

كما ينبغي على إدارة المخاطر المتطورة أن يكون لها نموذج خاص لعملياتها، أي بمثابة خارطة طريق تحدد الملامح الأساسية لعملية إدارة المخاطر في مراحلها المختلفة، وهذا النموذج يمثل إطار التعاون الملائم بينها وبين التدقيق الداخلي، فعملية إدارة المخاطر تتألف من خمس مراحل تشغيلية هي: التخطيط، والتحديد، والتحليل، والضبط، والمراقبة. فهذه المراحل التشغيلية الخمسة توفر إطار عمل لإدارة المخاطر، حيث يتم الاستعانة بالمدقق الداخلي في جميع هذه المراحل، فكلاهما يعكس أنشطة الآخر لذلك قد يحدث تداخل، الأمر الذي يتطلب التنسيق بينهما (Pickett, 2004, P176).

خامساً: التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر

بعد تحديد المخاطر من قبل الجهات المختصة يتم مناقشتها مع مدير المخاطر في المصرف، الذي بدوره يقوم بعرضها على الإدارة التنفيذية للمصرف لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها وإدارتها بشكل يضمن تحقيق أهداف المصرف، حيث يتم التنسيق بين مدير المخاطر والمدقق الداخلي لأخذ توصياته بشأن المخاطر. فتعد إدارة المخاطر مسؤولية مشتركة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، فمهام إدارة المخاطر هي القيام بجميع العمليات التي من شأنها توفير إدارة شاملة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف، أما المدقق الداخلي فتتمثل وظيفته في التحقق من التوصيات التي تم وضعها بشأن إدارة المخاطر وبذلك التعاون يمكن الحصول على إدارة جيدة للمخاطر (IIA, 2009, P10).

سادساً: تدقيق عمليات إدارة المخاطر

عملية تدقيق إدارة المخاطر هي عملية تدقيق تفصيلية ومنظمة لبرنامج إدارة المخاطر مصممة لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المؤسسة، وأن التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة وما إذا كانت التدابير قد تم تنفيذها بشكل سليم. ورغم أن المتابعة والتدقيق عبارة عن عملية متواصلة يتم أداؤها دون انقطاع إلا أن برنامج إدارة المخاطر ينبغي

إخضاعه لمراجعة من طرف المدقق الداخلي، والتي تتم عبر مراحل معينة من أجل تحقيق أهداف معينة(حماد، 2007، ص120).

مراحل تدقيق إدارة المخاطر

يتم تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي أو بواسطة مدقق خارجي، وهذه العملية تشمل بوجه عام الخطوات التالية: (حماد، 2007، ص123)

■ مراجعة أهداف وسياسات إدارة المخاطر:

تتمثل الخطوة الأولى في مراجعة سياسات إدارة المخاطر التي تنتهجها المؤسسة ومعرفة أهداف البرنامج، وحتى لو لم يكن لدى المؤسسة سياسة إدارة المخاطر رسمية مكتوبة فإن تحليل الإجراءات ونمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلا. وبعدها يتم التعرف على أهداف البرنامج ثم يتم تقييمه لتقرير مدى مناسبتها للمؤسسة ويشمل هذا التقييم عموما مراجعة موارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها، وذلك بهدف تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المنظمة المالية وقدرتها على تحمل الخسارة، وعندما تكون أهداف إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الإدارة للموافقة عليها، وفي حالة وجود تناقض أو تعارض بين التطبيق والسياسة ينبغي التوافق بين الاثنين، إما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب المؤسسة في التعامل مع مخاطرها، وفي الأحوال التي تكون فيها الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بإعادة صياغة فلسفة المؤسسة فيما يتصل بإدارة المخاطر وتبني سياسة إدارة مخاطر أكثر ملاءمة في هذا الخصوص.

■ التعرف وتقييم التعرض للخسارة

بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تكون الخطوة التالية هي التعرف على احتمالية تعرض المؤسسة للمخاطر، والتقنيات المستخدمة في ذلك، وتكون تقنيات مراجعة إدارة المخاطر هي في جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر، وفي حالة إغفال وتجاهل تعرضات رئيسة ينبغي على المدقق الداخلي أن يتعرف على الوسائل والمقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها بأنسب البدائل أما في حالة عدم كفاية الوسائل المستخدمة للتصدي لهذه التعرضات فينبغي على المدقق الداخلي التوصية باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

▪ تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض

بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة وقياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، وينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر لتفاديها أو التقليل منها.

▪ تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة

تأتي الخطوة التالية وهي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للمخاطر والتحقق من أن القرار قد تم تنفيذه على أكمل وجه، كما تشمل هذه الخطوة أيضا مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة.

وقد نصت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في هذا الصدد في المعيار رقم 2120 الخاص بإدارة المخاطر على ما يلي: (The Institute of Internal Auditors, 2009, P09)

- يجب على وحدة التدقيق الداخلي تقييم فعالية إدارة المخاطر وكذا المساهمة في تطوير إجراءات إدارة المخاطر.
- يقع على عاتق التدقيق الداخلي تقييم التعرض للمخاطر المتعلقة بحوكمة المؤسسات، وتشمل كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة ونظم المعلومات من خلال الآتي:
 - تقييم موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية.
 - تقييم فعالية وكفاءة العمليات.
 - تقييم مدى حماية الأصول.
 - تقييم مدى الامتثال للقوانين، الأنظمة والعقود.
- كما ينبغي على التدقيق الداخلي في المنشأة تقييم احتمالات حدوث الاحتيال والغش، وكيفية إدارة المؤسسة لهذه المخاطر وتشمل:
 - الإبلاغ عن المخاطر بما يتفق مع أهداف المهمة، كما يجب الانتباه إلى المخاطر العالية.
 - إدراج المعارف التي تم اكتسابها حول إدارة المخاطر أثناء القيام بالعمليات الاستشارية في تقييم إجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة.
 - مساعدة الإدارة في إدارتها للمخاطر أو تحسين إجراءاتها.

■ التقرير والتوصية بإدخال تغييرات لتحسين البرنامج

يتم إعداد تقرير مكتوب ومفصل حول نتائج التحليل متضمناً التوصيات اللازمة بإجراء تغييرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر، ويرفع إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ولجنة المراجعة وكذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة (The Institute of Internal Auditors, 2009, P09).

مما سبق يتضح أن هناك دوراً فعالاً للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف، فوظيفة التدقيق الداخلي هي تقديم المشورة لكل من الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر، كما أن هناك تنسيقاً بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر فكلتا الوظيفتين يكمل بعضهما بعضاً مع الحفاظ على استقلالية كل منهما، فإدارة المخاطر تستعين بإدارة التدقيق الداخلي في مراحل عملها المختلفة لما لها من خبرة في تقييم المخاطر وتحديدها، وكذلك المدقق الداخلي يستعين بإدارة المخاطر في كثير من العمليات المتعلقة بأدائه.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

- منهجية الدراسة
- مجتمع وعينة الدراسة
- صدق وثبات الاستبانة
- المعالجات الإحصائية

الفصل الرابع الطريقة والإجراءات

مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، وأفراد العينة ومجتمعها ، وكذلك الأداة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمدها الباحث عليها في تحليل الدراسة.

الطريقة والإجراءات

أولاً: منهجية الدراسة

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتبعها الباحث، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعنى بكيفية إجراء البحوث العلمية.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بهدف بيان دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف الفلسطينية -دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، وقد اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين في جمع البيانات، وهما:

1-مصادر البيانات الأولية.

وتمثلت هذه المصادر في تصميم استبانته ومن ثم توزيعها على عينة الدراسة، وذلك لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2-مصادر البيانات الثانوية.

وتمثلت هذه المصادر في الكتب والدوريات والمنشورات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة ومراجعتها، والتي تتعلق بدراسة دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف الفلسطينية "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، وأية مراجع قد تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، والتعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحديث في مجال الدراسة.

ثانياً: مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة المدققين الداخليين العاملين في إدارات التدقيق الداخلي في المصارف العاملة في قطاع غزة. وهي بنك فلسطين والإسلامي الفلسطيني، والعربي، والقاهرة عمان، والقدس، والتجاري، والعقاري، وبنك الاستثمار، والإسلامي العربي، والأردن، والإسكان، ويبلغ عددها 42 فرعاً يعمل فيها (50) مدققاً داخلياً حيث تضم بعض الفروع أكثر من مدقق واحد، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة فإن عينة الدراسة تشمل كافة أفراد العينة، حسب الجدول التالي:

جدول رقم (1)

توزيع الاستبانات على المصارف العاملة في قطاع غزة

عدد الاستبانات المستردة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الفروع	المصرف
15	15	11	بنك فلسطين (م.ع.م)
1	1	1	التجاري الفلسطيني
1	1	1	الاستثمار الفلسطيني
1	2	2	الإسلامي العربي
3	5	3	بنك القدس
5	6	6	الإسلامي الفلسطيني
1	1	2	البنك العربي
5	7	5	القاهرة - عمان
7	9	7	الأردن
1	1	2	العقاري المصري العربي
2	2	2	الإسكان للتجارة والتمويل
42	50	42	مجموع الفروع

ثالثاً: خصائص وسمات عينة الدراسة

المعلومات الشخصية:

1. العمر:

يبين جدول رقم (2) أن 19.1% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم "أقل من 30 سنة"، و47.6% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم "من 30-40 سنة"، و33.3% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم "أكثر من 40 سنة".
ونلاحظ هنا أن النسبة الأعلى من مجتمع الدراسة هم من الفئة العمرية 30-40 سنة (47.6%)، ويرجع ذلك لطبيعة وظيفة التدقيق الداخلي التي تتطلب انقضاء سنوات خبرة طويلة في العمل قبل تكليفهم بمهام التدقيق الداخلي.

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	8	19.1
من 30-40 سنة	20	47.6
أكثر من 40 سنة	14	33.3
المجموع	42	100.0

2. المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (3) أن 57.1% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "بكالوريوس"، و42.9% من عينة الدراسة يحملون مؤهلاً علمياً عالياً "ماجستير" و"دكتوراه"، وهذا يدل على وجود كفاءة علمية في عينة الدراسة تؤهلهم للإجابة بأمانة على فقرات الاستبانة.

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	24	57.1
ماجستير	13	31.0
دكتوراه	5	11.9
المجموع	42	100.0

3. التخصص العلمي:

يبين جدول رقم (4) أن 57.1% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "محاسبة"، و11.9% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "علوم مصرفية"، و23.8% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "إدارة أعمال"، و7.2% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "تخصصات أخرى". مما يدل على ارتفاع نسبة ذوي الاختصاصات المحاسبية والمصرفية في مجتمع الدراسة التي بلغت (69%) ويرجع هذا الارتفاع لطبيعة العمل المصرفي وحاجته لمثل هذه التخصصات العلمية، وأيضاً لطبيعة وظيفة التدقيق الداخلي لما لها من طبيعة محاسبية.

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	24	57.1
علوم مصرفية	5	11.9
إدارة أعمال	10	23.8
أخرى	3	7.2
المجموع	42	100.0

4. سنوات الخبرة:

يبين جدول رقم (5) أن 69% من عينة الدراسة لديهم خبرة تزيد عن 10 سنوات، و23.8% من العينة بلغت سنوات الخبرة لديهم "من 5 إلى 10 سنة"، و7.2% من العينة بلغت سنوات الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات، وهذا يعكس مدى قدرتهم على فهم موضوع الدراسة وإدراك دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر بما يمكنهم من القيام بمهامهم على أكمل وجه.

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	3	7.2
من 5 إلى 10 سنة	10	23.8
من 11 إلى 15 سنة	15	35.7
أكثر من 15 سنة	14	33.3
المجموع	42	100.0

5. الشهادات المهنية:

يبين جدول رقم (6) أن 50% من عينة الدراسة حاصلين على شهادات مهنية تتنوع بين شهادة محاسب قانوني معتمد CPA، وشهادة مدقق داخلي معتمد CIA، وشهادة محاسب قانوني عربي ACPA، مما يشير إلى أن العاملين في دوائر التدقيق الداخلي في المصارف لديهم اهتمام متزايد للحصول على الشهادات المهنية بالإضافة إلى الشهادات الأكاديمية. ويبين الجدول أن 50% من عينة الدراسة لم تحصل على أي شهادة مهنية وهذا قد يرجع إلى ما تحتاجه هذه الشهادات من وقت وجهد للحصول عليها.

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشهادات المهنية

النسبة المئوية	التكرار	الشهادة المهنية
16.7	7	شهادة محاسب قانوني معتمد CPA
16.7	7	شهادة مدقق داخلي معتمد CIA
9.5	4	شهادة محاسب قانوني عربي ACPA
50.0	21	لا يوجد
7.1	3	أخرى
100.0	42	المجموع

6. عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال إدارة المخاطر:

يبين جدول رقم (7) أن 80.8% من عينة الدراسة قد حصلوا على دورات تدريبية تزيد عن 3 دورات في مجال إدارة المخاطر الأمر الذي يشير إلى الاهتمام المتزايد من الإدارة المصرفية في هذا الجانب لدعم أداء دائرة التدقيق الداخلي.

جدول رقم (7)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التدريبية في مجال إدارة المخاطر

عدد الدورات	التكرار	النسبة المئوية
دورتين فأقل	8	19.2
3-6 دورات	27	64.2
7 دورات فأكثر	7	16.6
المجموع	42	100.0

7. هل توجد لائحة واضحة وذات فاعلية في تحديد دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصرف؟

يبين جدول رقم (8) أن 95.2% من عينة الدراسة أفادوا بوجود تلك اللائحة التي تحدد دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصرف بينما 4.8% من عينة الدراسة أفادوا بغير ذلك. وتشير هذه النسبة المرتفعة إلى وجود وعي لدى إدارة تلك المصارف بضرورة تحديد صلاحيات المدقق تجاه إدارة المخاطر من خلال لائحة خاصة بالمصرف.

جدول رقم (8)

هل توجد لائحة واضحة وذات فاعلية في تحديد دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصرف؟

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	40	95.2
لا	2	4.8
المجموع	42	100.0

أداة الدراسة:

- تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال البحث في الجانب الميداني، وذلك بتوزيع استبانة أعدت لهذا الغرض، وكان من أبرز الخطوات المتخذة لإعداد الاستبانة، ما يلي:
- 1- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
 - 2- عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
 - 3- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
 - 4- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
 - 5- إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستبانة وتعديلها حسب المناسب.
 - 6- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

وقسمت الاستبانة إلى جزأين، كما يلي:

الجزء الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 8 فقرات.

الجزء الثاني: يتناول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف الفلسطينية وهي دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة ويتضمن أربعة محاور فرعية كما يلي:

1. المحور الأول: مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة ويتكون من 12 فقرة.
2. المحور الثاني: مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة ويتكون من 8 فقرات
3. المحور الثالث: مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة ويتكون من 8 فقرات
4. المحور الرابع: مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة ويتكون من 19 فقرات.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات حيث الدرجة " 5 " تعني موافق بدرجة كبيرة جدا والدرجة " 1 " تعني موافق بدرجة قليلة جدا كما هو موضح بجدول رقم (9).

جدول رقم (9)

مقياس الإجابات

الفترة	1.80-1	2.60-1.81	3.40-2.61	4.20-3.41	5.0-4.21
درجة الموافقة	قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

رابعاً: صدق وثبات الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995، ص 42)، كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات، وآخرون 2001، ص 179) وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

❖ **صدق فقرات الاستبيان:** تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

5. الصدق الظاهري للأداة:

عُرِضت أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين تألفت من (8) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر، متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء، واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداه المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها. ويوضح الملحق رقم (2) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة.

6. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 25 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: مدى إدراك إدارة المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.

يبين جدول رقم (10) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (10)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يقوم المدقق الداخلي بتقييم أولي للمخاطر ذات العلاقة النشاط محل الفحص.	0.686	0.000
2	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع نظم لإجراءات إدارة المخاطر في المصرف.	0.678	0.000
3	يتم وضع نظم وإجراءات التدقيق الداخلي بناء على دراسة للمخاطر التي تواجه المصرف.	0.759	0.000
4	يستعان في وضع نظم لدراسة المخاطر بآراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ومديري المصرف.	0.776	0.000
5	يتم تحديث ومتابعة وتقييم المخاطر بشكل دوري في المصرف.	0.873	0.000
6	يلتزم مدير التدقيق الداخلي بوضع الخطط الخاصة بالمخاطر عند إدارة نشاط التدقيق الداخلي.	0.810	0.000
7	يشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم الأداء والرقابة بهدف الإسهام في تحسين إدارة المخاطر.	0.786	0.000
8	يشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم عمليات الحوكمة بهدف الإسهام في تحسين إدارة المخاطر.	0.845	0.000
9	تستند خطة نشاط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر بشكل دوري.	0.883	0.000
10	يتولى نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالمصرف.	0.797	0.000
11	يوفر التدقيق الداخلي المعلومات بشكل دقيق ومنظم لإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر.	0.675	0.000
12	من مهام التدقيق الداخلي في المصارف التحقق من مدى إنجاز الأهداف المخططة لإدارة المخاطر.	0.546	0.006

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي و تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة

يبين الجدول رقم (11) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي و تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (11)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي و تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة

القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.001	0.645	يوجد نظام محكم للتدقيق الداخلي لدى المصرف يساهم في تفعيل إدارة المخاطر.	1
0.000	0.682	يتعاون مجلس الإدارة مع مديري المصرف في وضع نظام الرقابة الداخلية.	2
0.001	0.633	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالإشراف على الرقابة الداخلية في المصرف.	3
0.000	0.737	يقوم المدقق الداخلي بالإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مبادئ إدارة المخاطر.	4
0.000	0.863	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته.	5
0.000	0.868	يتم فحص الإجراءات من قبل المدقق الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	6
0.000	0.792	يتم تحديد مسؤوليات وواجبات التدقيق الداخلي تجاه إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق.	7
0.000	0.785	يستطيع المدقق الداخلي إيصال رأيه بدون عوائق إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.	8

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة

يبين الجدول رقم (12) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396 وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (12)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة

القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.000	0.670	يمتلك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	1
0.000	0.786	يتلقى المدقق الداخلي تدريباً وتعليماً مستمراً على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	2
0.001	0.644	يتوافر التأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر ومبادئها.	3
0.004	0.562	يعمل المدقق الداخلي على زيادة كفاءة وفعالية تطوير خدماته والتي تمكنه من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	4
0.000	0.750	يلتزم المدقق الداخلي ببذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في إطار تطبيق مبادئ وعمليات إدارة المخاطر.	5
0.000	0.739	يأخذ المدقق الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف المصرف.	6
0.000	0.845	يوجد فريق عمل متخصص يتوافر فيهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية.	7
0.000	0.829	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين في القسم.	8

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة

يبين الجدول رقم (13) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396 وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (13)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يتم تنمية قدرات المدققين الداخليين من خلال الدورات التدريبية والنشرات العلمية لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد ومراقبة وقياس إدارة المخاطر.	0.590	0.002
2	يركز المدقق الداخلي على المخاطر المهمة وتدقيق عمليات إدارة المخاطر داخل المصرف.	0.719	0.000
3	يساهم المدقق الداخلي بشكل كبير وبدور استشاري في تقليل المخاطر.	0.619	0.001
4	يساعد المدقق الداخلي في تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها.	0.544	0.006
5	يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل والسبل الآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة.	0.603	0.002
6	يساهم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي.	0.685	0.000
7	يقوم المدقق الداخلي بتقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر.	0.707	0.000
8	يعد المدقق الداخلي تقرير المخاطر ويرفعه لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق.	0.464	0.022
9	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مراقبة تقييم كفاية أنظمة إدارة المخاطر في المصرف.	0.671	0.000
10	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام إدارة المخاطر في المصرف.	0.558	0.005
11	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام إدارة المخاطر في المصرف.	0.655	0.001

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
12	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من فاعلية أداء الموظفين في التعامل مع المخاطر .	0.718	0.000
13	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة لديها نظام معلومات كاف لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في المصرف.	0.851	0.000
14	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة تستطيع الحصول على المعلومات الكافية لمراقبة رضا أو عدم رضا العملاء الداخليين.	0.892	0.000
15	يتأكد المدقق الداخلي من أن الإدارة تستطيع الحصول على المعلومات الكافية لمراقبة رضا أو عدم رضا العملاء الخارجيين.	0.793	0.000
16	يتأكد المدقق الداخلي من تطبيق آليات عملية في أقسام المصرف لكشف أوجه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة العليا.	0.708	0.000
17	يراقب ويتابع المدقق الداخلي مدى اهتمام الإدارة بالمخاطر وإدارتها.	0.545	0.006
18	يراقب المدقق الداخلي تحليلات المخاطر والاستراتيجيات الموضوعة للتعامل معها.	0.696	0.000
19	يناقش المدقق الداخلي فعالية إدارة المخاطر مع الإدارة بشكل دوري.	0.652	0.001

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

• صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

جدول رقم (14) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396.

جدول رقم (14)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	العنوان	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	0.956	0.000
الثاني	مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	0.904	0.000
الثالث	مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	0.916	0.000
الرابع	مدى القيام بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	0.955	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

يعني ثبات أداة الدراسة التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة (العساف، 1995: ص430). وقد أجريت خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{r2}{r+1} \text{ حيث } r \text{ معامل الارتباط}$$

وقد بين جدول رقم (15) أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبانة مما يدفع على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (15)
معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	التجزئة النصفية		
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
الأول	مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	12	0.754	0.860
الثاني	مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	8	0.773	0.872
الثالث	مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	8	0.733	0.846
الرابع	مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	19	0.760	0.863
	جميع المحاور	47	0.769	0.869

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

2- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد بين جدول رقم (16) أن معاملات الثبات مرتفعة مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (16)

معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	12	0.888
الثاني	مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	8	0.900
الثالث	مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	8	0.875
الرابع	مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	19	0.885
	جميع الفقرات	47	0.894

خامساً: المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي (1 موافق بدرجة قليلة جداً، 2 موافق بدرجة قليلة، 3 موافق بدرجة متوسطة، 4 موافق بدرجة كبيرة، 5 موافق بدرجة كبيرة جداً)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (0.80=5/4)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس

(وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (17) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم (17)

الترميز حسب مقياس ليكرت الخماسي

الفترة	1.80-1	2.60-1.81	3.40-2.61	4.20-3.41	5.0-4.21
درجة الموافقة	قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
الوزن	1	2	3	4	5

- وقد استخدم الباحث الاختبارات الإحصائية التالية:

1. حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية للاستبانة
2. المتوسط الحسابي لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.
3. الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي.
4. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
5. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
6. معادلة سبيرمان براون للثبات.
7. اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
8. اختبار t لمتوسط عينة واحدة لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3".
9. تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاث متوسطات فأكثر.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

المبحث الأول: اختبار التوزيع الطبيعي و تحليل فقرات وفرضيات الدراسة
المبحث الثاني: النتائج والتوصيات

مقدمة

يتم في هذا الجزء من الدراسة مناقشة نوع البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة من أجل تحديد نوع الاختبارات الإحصائية اللازمة لتحليل فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات، ثم يتعرض الباحث بعد ذلك لتحليل فقرات محور الاستبانة ومناقشة الفرضيات من أجل إثباتها أو نفيها وذلك عن طريق استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لذلك من خلال محورين رئيسيين هما:

- اختبار التوزيع الطبيعي.
- تحليل فقرات الدراسة واختبار فرضياتها.

المبحث الأول

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1-Sample K-S))

يعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (18) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (18)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

القيمة الاحتمالية	قيمة Z	عدد الفقرات	عنوان المحور	المحور
0.424	0.878	12	مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	الأول
0.153	1.134	8	مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	الثاني
0.229	1.040	8	مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	الثالث
0.574	0.782	19	مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	الرابع
0.668	0.726	47	جميع الفقرات	

ثانياً: تحليل فقرات الدراسة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05.

اختبار الفرضية الأولى: مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى معنوية 0.05.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (19) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة) وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "11" بلغ الوزن النسبي "83.90%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "التدقيق الداخلي يوفر المعلومات بشكل دقيق ومنظم للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقييم سلامة نظام إدارة المخاطر".
2. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "83.33%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "المدقق الداخلي يقوم بتقييم أولي للمخاطر ذات العلاقة بالنشاط محل الفحص".
3. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "82.93%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "مدير التدقيق الداخلي يلتزم بوضع الخطط الخاصة بالمخاطر عند إدارة نشاط التدقيق الداخلي".

كما تبين النتائج أن أقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "12" بلغ الوزن النسبي "80.49%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "من مهام التدقيق الداخلي في المصارف التحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة لإدارة المخاطر وفاعلية النتائج".
2. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "78.05%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أنه "يستعان في وضع نظم لدراسة المخاطر بآراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ومديري المصرف".
3. في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "77.50%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "نشاط التدقيق الداخلي يشمل تقييم عمليات الحوكمة بهدف الإسهام في تحسين إدارة المخاطر".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة) تساوي 4.08، والوزن النسبي يساوي 81.63% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 10.574 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما بلغ الانحراف المعياري "0.663" وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على أن إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر تساعد في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة عند مستوى معنوية 0.05 وبالتالي قبول الفرضية.

إن توفير معلومات دقيقة ومنظمة للإدارة العليا، والتقييم الأولي للمخاطر، والمساعدة في وضع الخطط لإدارة المخاطر تعد من أهم الأمور التي يجب على المدقق الداخلي أن يأخذها في عين الاعتبار لزيادة فعالية إدارة المخاطر في المصرف.

جدول رقم (19)

اختبار الفرضية الأولى: مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يقوم المدقق الداخلي بتقييم أولي للمخاطر ذات العلاقة بالنشاط محل الفحص.	4.17	0.824	83.33	9.177	0.000
2	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع نظم لإجراءات إدارة المخاطر في المصرف.	4.07	0.947	81.43	7.331	0.000
3	يتم وضع نظم وإجراءات التدقيق الداخلي بناء على دراسة للمخاطر التي تواجه المصرف.	4.12	0.803	82.38	9.037	0.000
4	يستعان في وضع نظم لدراسة المخاطر بأراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ومديري المصرف.	3.90	0.860	78.05	6.716	0.000
5	يتم تحديث ومتابعة وتقييم المخاطر بشكل دوري في المصرف.	4.07	0.867	81.43	8.013	0.000
6	يلتزم مدير التدقيق الداخلي بوضع الخطط الخاصة بالمخاطر عند إدارة نشاط التدقيق الداخلي.	4.15	0.963	82.93	7.619	0.000
7	يشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم الأداء والرقابة بهدف الإسهام في تحسين إدارة المخاطر.	4.12	0.927	82.44	7.748	0.000
8	يشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم عمليات الحوكمة بهدف الإسهام في تحسين إدارة المخاطر.	3.88	1.067	77.50	5.188	0.000
9	تستند خطة نشاط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر بشكل دوري.	4.10	0.928	82.00	7.495	0.000
10	يتولى نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالمصرف.	4.12	0.900	82.44	7.983	0.000
11	يوفر التدقيق الداخلي المعلومات بشكل دقيق ومنظم لإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر.	4.20	0.843	83.90	9.076	0.000
12	من مهام التدقيق الداخلي في المصارف التحقق	4.02	0.908	80.49	7.224	0.000

القيمة الاحتمالية	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
					من مدى انجاز الأهداف المخططة لإدارة المخاطر وفاعلية النتائج.	
0.000	10.574	81.63	0.663	4.08	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "48" تساوي 2.02

اختبار الفرضية الثانية: تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق يعمل على تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (20) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة) وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "87.50%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "إدارة التدقيق الداخلي تقوم بالإشراف على الرقابة الداخلية في المصرف".
2. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "85.37%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أنه "يوجد نظام محكم للتدقيق الداخلي لدى المصرف يساهم في تفعيل إدارة المخاطر".
3. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "84.50%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "المدقق الداخلي يقوم بالإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مبادئ إدارة المخاطر".

كما تبين النتائج أن أقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "80.00%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أنه "يتم فحص الإجراءات من قبل"

المدقق الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ إدارة المخاطر".

2. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "79.02%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أنه "يتم تحديد مسؤوليات وواجبات التدقيق الداخلي تجاه إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق".
3. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "77.56%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "مجلس الإدارة يتعاون مع مديري المصرف في وضع نظام الرقابة الداخلية".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة) تساوي 4.09، و الوزن النسبي يساوي 81.75 % وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" و قيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 10.931 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما بلغ الانحراف المعياري "0.637" وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على أن تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق يعمل على تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 وبالتالي قبول هذه الفرضية.

إن إشراف دائرة التدقيق الداخلي على الرقابة الداخلية وتطبيق نظام محكم للتدقيق الداخلي والقيام بإجراءات لمتابعة إدارة المخاطر لها دور مهم في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.

جدول رقم (20)

اختبار الفرضية الثانية: مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة

القيمة الاحتمالية	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
0.000	14.797	85.37	0.549	4.27	يوجد نظام محكم للتدقيق الداخلي لدى المصرف يساهم في تفعيل إدارة المخاطر.	1
0.000	5.895	77.56	0.954	3.88	يتعاون مجلس الإدارة مع مديري المصرف في وضع نظام الرقابة الداخلية.	2
0.000	13.850	87.50	0.628	4.38	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالإشراف على الرقابة الداخلية في المصرف.	3
0.000	9.316	84.50	0.832	4.23	يقوم المدقق الداخلي بالإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مبادئ إدارة المخاطر.	4
0.000	6.583	80.00	0.961	4.00	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته.	5
0.000	5.971	80.00	1.072	4.00	يتم فحص الإجراءات من قبل المدقق الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	6
0.000	6.098	79.02	0.999	3.95	يتم تحديد مسؤوليات وواجبات التدقيق الداخلي تجاه إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق.	7
0.000	6.645	80.49	0.987	4.02	يستطيع المدقق الداخلي إيصال رأيه بدون عوائق إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.	8
0.000	10.931	81.75	0.637	4.09	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "62" تساوي 2.02

اختبار الفرضية الثالثة: الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق يساعد على تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (21) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة) وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1- في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "82.44%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي يأخذ في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف المصرف".

2- في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "80.98%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 ، مما يدل على أن "المدقق الداخلي يمتلك معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر".

3- في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "79.51%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين في القسم".

كما تبين النتائج أن أقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "75.61%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي يتلقى تدريب وتعليم مستمر على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تفعيل مبادئ إدارة المخاطر".

2. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "75.61%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي يلتزم ببذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في إطار تطبيق مبادئ وعمليات إدارة المخاطر".

3. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "75.6%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "يوجد فريق عمل متخصص يتوافر فيهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة) تساوي 3.91، و الوزن النسبي يساوي 78.21 % وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 8.383 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما بلغ الانحراف المعياري "0.696" وذلك مؤشر على تقارب إجابات الباحثين، مما يدل على أن الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق يساعد على تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 وبالتالي قبول هذه الفرضية.

إن قيام المدقق الداخلي بدوره في متابعة الفحص والتعرف على الأخطار الجوهرية التي تؤثر على أهداف المصرف ومعرفته الكافية بالمعايير المهنية من أهم البنود التي تعمل على تفعيل إدارة المخاطر في المصارف.

جدول رقم (21)

اختبار الفرضية الثالثة: مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة

القيمة الاحتمالية	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
0.000	8.687	80.98	0.773	4.05	يمتلك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	1
0.000	6.080	75.61	0.822	3.78	يتلقى المدقق الداخلي تدريب وتعليم مستمر على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	2
0.000	8.540	77.50	0.648	3.88	يتوافر التأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر ومبادئها.	3
0.000	8.253	78.05	0.700	3.90	يعمل المدقق الداخلي على زيادة كفاءة وفعالية تطوير خدماته والتي تمكنه من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.	4
0.000	4.341	75.61	1.151	3.78	يلتزم المدقق الداخلي ببذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في إطار تطبيق مبادئ وعمليات إدارة المخاطر.	5
0.000	7.149	82.44	1.005	4.12	يأخذ المدقق الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف المصرف.	6
0.000	4.514	75.61	1.107	3.78	يوجد فريق عمل متخصص يتوافر فيهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية.	7
0.000	5.765	79.51	1.084	3.98	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين في القسم.	8
0.000	8.383	78.21	0.696	3.91	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "62" تساوي 2.02

اختبار الفرضية الرابعة: مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر وإجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (22) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع (مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر وإجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة) وتبين النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "85.37%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي يركز على المخاطر المهمة وتدقيق عمليات إدارة المخاطر داخل المصرف".
2. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "85.37%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي يساهم بشكل كبير وبدور استشاري في تقليل المخاطر".
3. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "83.41%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي يساعد في تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها".

كما تبين النتائج أن أقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "14" بلغ الوزن النسبي "76.59%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي يقوم بالتأكد من أن الإدارة تستطيع الحصول على المعلومات الكافية لمراقبة رضا أو عدم رضا العملاء الداخليين".
2. في الفقرة رقم "18" بلغ الوزن النسبي "76.59%" والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المدقق الداخلي يراقب تحليلات المخاطر والاستراتيجيات الموضوعية للتعامل معها".

3. في الفقرة رقم " 7 " بلغ الوزن النسبي " 76.10% " والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " المدقق الداخلي يقوم بتقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر وإجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة) تساوي 3.98، و الوزن النسبي يساوي 79.65 % وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 10.968 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما بلغ الانحراف المعياري " 0.574 " وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على وجود علاقة بين قيام إدارة قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 وبالتالي قبول هذه الفرضية.

إن تركيز المدقق الداخلي على المخاطر المهمة وقيامه بالاستشارات في مجال إدارة المخاطر والمساعدة في تقييم المخاطر يؤدي وبشكل كبير إلى تقليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف

جدول رقم (22)

اختبار الفرضية الرابعة: مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر وإجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة

القيمة الاحتمالية	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلل
0.000	6.329	79.51	0.987	3.98	يتم تنمية قدرات المدققين الداخليين من خلال الدورات التدريبية والنشرات العلمية لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد ومراقبة وقياس إدارة المخاطر.	1
0.000	10.938	85.37	0.742	4.27	يركز المدقق الداخلي على المخاطر المهمة وتدقيق عمليات إدارة المخاطر داخل المصرف.	2
0.000	10.938	85.37	0.742	4.27	يساهم المدقق الداخلي بشكل كبير ويدور استشاري في تقليل المخاطر.	3
0.000	9.717	83.41	0.771	4.17	يساعد المدقق الداخلي في تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها.	4
0.000	9.534	81.46	0.721	4.07	يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل والسبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة.	5
0.000	6.063	77.56	0.927	3.88	يساهم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي.	6
0.000	5.400	76.10	0.954	3.80	يقوم المدقق الداخلي بتقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر.	7
0.000	6.765	78.54	0.877	3.93	يعد المدقق الداخلي تقرير المخاطر ويرفعه لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق.	8
0.000	8.411	79.00	0.714	3.95	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مراقبة تقييم كفاية أنظمة إدارة المخاطر في المصرف.	9
0.000	7.569	79.02	0.805	3.95	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام	10

القيمة الاحتمالية	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	مسلسل
					إدارة المخاطر في المصرف.	
0.000	7.520	80.98	0.893	4.05	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام إدارة المخاطر في المصرف.	11
0.000	5.951	79.02	1.024	3.95	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من فاعلية أداء الموظفين في التعامل مع المخاطر.	12
0.000	6.429	79.02	0.947	3.95	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة لديها نظام معلومات كاف لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في المصرف.	13
0.000	6.151	76.59	0.863	3.83	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة تستطيع الحصول على المعلومات الكافية لمراقبة رضا أو عدم رضا العملاء الداخليين.	14
0.000	6.897	77.07	0.792	3.85	يتأكد المدقق الداخلي من أن الإدارة تستطيع الحصول على المعلومات الكافية لمراقبة رضا أو عدم رضا العملاء الخارجيين.	15
0.000	9.075	80.98	0.740	4.05	يتأكد المدقق الداخلي من تطبيق آليات عملية في أقسام المصرف لكشف أوجه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة العليا.	16
0.000	9.058	80.49	0.724	4.02	يراقب ويتابع المدقق الداخلي مدى اهتمام الإدارة بالمخاطر وإدارتها.	17
0.000	5.955	76.59	0.892	3.83	يراقب المدقق الداخلي تحليلات المخاطر والاستراتيجيات الموضوعة للتعامل معها.	18
0.000	5.895	77.56	0.954	3.88	يناقش المدقق الداخلي فعالية إدارة المخاطر مع الإدارة بشكل دوري.	19
0.000	10.968	79.65	0.574	3.98	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "62" تساوي 2.02

ثالثاً: تحليل محاور الدراسة مجتمعة

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (23) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل محور و يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع المحاور يساوي 4.02، و الوزن النسبي يساوي 80.48 % وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 11.269 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما بلغ الانحراف المعياري "0.589" وذلك مؤشر على تقارب إجابات الباحثين، مما يدل على أن المدقق الداخلي له دور في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة. إن تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي له الأثر الكبير في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة فهذا المحور احتل المرتبة الأولى، ويأتي في المرتبة الثانية إدراك إدارة التدقيق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر، وأما عن المرتبة الثالثة فهي القيام بمراقبة وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها، أما الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر فتأتي في المرتبة الرابعة والأخيرة، ولكن الفرق بين هذه المحاور الأربعة ليست كبيرة بل جميعها متقاربة، مما يدل على أهمية جميع هذه المحاور في توضيح دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.

جدول رقم (23)

تحليل فرضيات الدراسة (دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة)

الترتيب	القيمة الاحتمالية	قيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
1	0.000	10.931	81.75	0.637	4.09	مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.
2	0.000	10.574	81.63	0.663	4.08	مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.
3	0.000	10.968	79.65	0.574	3.98	مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.
4	0.000	8.383	78.21	0.696	3.91	مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.
	0.000	11.269	80.48	0.589	4.02	جميع الفقرات

الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية التالية: (العمر - المؤهل العلمي - التخصص العلمي - سنوات الخبرة) وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

أ. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة تعزى إلى العمر.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف الفلسطينية تعزى إلى العمر عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (24) و يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.720 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.24، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.493 وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف الفلسطينية تعزى إلى العمر عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي رفض الفرضية الفرعية.

جدول رقم (24)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) في دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة تعزى إلى العمر

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	القيمة الاحتمالية
مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	بين المجموعات	0.690	2	0.345	0.777	0.467
	داخل المجموعات	17.326	39	0.444		
	المجموع	18.017	41			
مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	بين المجموعات	0.379	2	0.190	0.454	0.638
	داخل المجموعات	15.855	39	0.417		
	المجموع	16.235	41			

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	القيمة الاحتمالية
مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	بين المجموعات	0.656	2	0.328	0.667	0.519
	داخل المجموعات	18.699	39	0.492		
	المجموع	19.355	41			
مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	بين المجموعات	0.289	2	0.144	0.426	0.656
	داخل المجموعات	12.875	39	0.339		
	المجموع	13.163	41			
جميع المحاور	بين المجموعات	0.506	2	0.253	0.720	0.493
	داخل المجموعات	13.712	39	0.352		
	المجموع	14.218	41			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 39" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.24

ب. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المؤهل العلمي

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف الفلسطينية تعزى إلى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (25) و يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.615 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.24، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.546 وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف الفلسطينية تعزى إلى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي رفض الفرضية الفرعية .

جدول رقم (25)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) في دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة تعزى إلى المؤهل العلمي

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	القيمة الاحتمالية
مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	بين المجموعات	0.147	2	0.073	0.160	0.852
	داخل المجموعات	17.870	39	0.458		
	المجموع	18.017	41			
مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	بين المجموعات	0.943	2	0.472	1.172	0.321
	داخل المجموعات	15.291	38	0.402		
	المجموع	16.235	40			
مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	بين المجموعات	0.756	2	0.378	0.772	0.469
	داخل المجموعات	18.599	38	0.489		
	المجموع	19.355	40			
مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	بين المجموعات	0.369	2	0.184	0.547	0.583
	داخل المجموعات	12.795	38	0.337		
	المجموع	13.163	40			
جميع المحاور	بين المجموعات	0.435	2	0.217	0.615	0.546
	داخل المجموعات	13.783	39	0.353		
	المجموع	14.218	41			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 39" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.24

ج. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة تعزى إلى التخصص العلمي.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف الفلسطينية تعزى إلى التخصص العلمي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (26) و يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 2.592 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.58، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.067 وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف الفلسطينية تعزى إلى التخصص العلمي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي رفض الفرضية الفرعية ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن معظم التخصصات في عينة الدراسة قد تركزت في مجالي المحاسبة والعلوم المصرفية وهي تخصصات متقاربة جداً من حيث المحتوى العلمي لها مما يجعل أداءهم ودورهم في مجال إدارة المخاطر متقارباً إلى حد كبير.

جدول رقم (26)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) في دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة تعزى إلى التخصص العلمي

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	القيمة الاحتمالية
مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	بين المجموعات	3.265	3	1.088	2.803	0.053
	داخل المجموعات	14.752	38	0.388		
	المجموع	18.017	41			
مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	بين المجموعات	2.910	3	0.970	2.693	0.060
	داخل المجموعات	13.325	38	0.360		
	المجموع	16.235	41			

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	القيمة الاحتمالية
مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	بين المجموعات	3.402	3	1.134	2.630	0.064
	داخل المجموعات	15.953	38	0.431		
	المجموع	19.355	41			
مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	بين المجموعات	1.351	3	0.450	1.411	0.255
	داخل المجموعات	11.812	38	0.319		
	المجموع	13.163	41			
جميع المحاور	بين المجموعات	2.415	3	0.805	2.592	0.067
	داخل المجموعات	11.802	38	0.311		
	المجموع	14.218	41			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 38" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.85

د. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة تعزى إلى سنوات الخبرة.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف الفلسطينية تعزى إلى سنوات الخبرة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (27) و يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.996 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.85، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.996 وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف الفلسطينية تعزى إلى سنوات الخبرة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وبالتالي رفض الفرضية الفرعية ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الغالبية العظمى من المدققين الباحثين لديهم خبرات طويلة تجاوز الخمس سنوات وهذه المدة كافية

لتأهيلهم لممارسة أداثهم المهني مما ينعكس على مستوى أداءهم وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول دورهم في تفعيل إدارة المخاطر .

جدول رقم (27)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) في دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة تعزى إلى سنوات الخبرة

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	القيمة الاحتمالية
مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	بين المجموعات	0.103	3	0.034	0.073	0.974
	داخل المجموعات	17.914	38	0.471		
	المجموع	18.017	41			
مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	بين المجموعات	0.229	3	0.076	0.177	0.912
	داخل المجموعات	16.006	37	0.433		
	المجموع	16.235	40			
مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	بين المجموعات	0.698	3	0.233	0.462	0.711
	داخل المجموعات	18.657	37	0.504		
	المجموع	19.355	40			
مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة.	بين المجموعات	0.048	3	0.016	0.045	0.987
	داخل المجموعات	13.115	37	0.354		
	المجموع	13.163	40			
جميع المحاور	بين المجموعات	0.024	3	0.008	0.021	0.996
	داخل المجموعات	14.194	38	0.374		
	المجموع	14.218	41			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 38" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.85

المبحث الثاني النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة والتي أجريت على المدققين الداخليين في المصارف العاملة في قطاع غزة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. هناك وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر في المصرف، وأهمية وضع إجراءات تدقيق تأخذ في الحسبان المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
2. يركز المدققون الداخليون في عملهم بشأن إدارة المخاطر على توفير تأكيد حول موثوقية وملاءمة المعلومات والرقابة الداخلية في المنظمات بصفة عامة.
3. يوجد نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وهناك تعاون بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتنفيذ إدارة المخاطر في المصارف.
4. يوجد تعاون بين المدقق الداخلي وبين إدارة المصرف لتطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية.
5. يبذل المدقق الداخلي العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل في تطبيق مبادئ عمليات إدارة المخاطر.
6. يقوم المدقق الداخلي بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف وذلك لتحقيق أهداف المصرف وتقليل الخسائر المحتملة.
7. يطبق المدقق الداخلي آليات عملية لكشف أوجه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية في المصرف.
8. هناك العديد من المخاطر التي يتعرض لها المصرف لما له من طبيعة مختلفة عن المؤسسات المالية الأخرى، وتتمثل هذه المخاطر في المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية ومخاطر الأعمال.
9. يقدم المدقق الداخلي استشارات لإدارة المخاطر وليس من مهامه القيام بعملية إدارة المخاطر.
10. هناك تنسيق للأدوار بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وذلك من خلال التحقق من التوصيات التي أعدها المدقق بشأن إدارة المخاطر.
11. هناك وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة.
12. يوفر التدقيق الداخلي المعلومات للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في المصرف.

ثانياً: التوصيات

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، فإن الباحث يوصي المدققين الداخليين في المصارف بالتوصيات التالية:

1. ضرورة بذل المزيد من الاهتمام والدعم لتحقيق المتابعة والتنسيق بين دائرتي إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في المصارف العاملة في قطاع غزة.
2. استمرارية العمل نحو تعزيز المهارة والمعرفة لدى المدققين الداخليين لتمكينهم من أداء أعمالهم بصورة فعالة في مجال إدارة المخاطر.
3. العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر وإحكام الرقابة على مختلف جوانب الأداء المصرفي.
4. الاستمرارية في تنمية قدرات المدققين الداخليين من خلال تكثيف وتنويع الدورات والورشات المتعلقة بإدارة المخاطر في المصارف لإكسابهم المهارات المصرفية المتجددة في هذه الموضوعات.
5. متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الداخلي ومدى علاقتها بإدارة المخاطر، مع القيام بإجراء دورات تدريبية للمدققين الداخليين على هذه المعايير.
6. العمل على استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.
7. ضرورة التحقق من وجود دليل محدث لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف، في ضوء المستجدات والتطورات على الساحة المصرفية.

ثالثاً: الدراسات المقترحة

1. مدى تأثير قيام المدقق الداخلي بمهام إدارة المخاطر على استقلاليته.
2. مدى التنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ودوره في تحقيق الأهداف.
3. تدقيق عمليات إدارة المخاطر ودورها في تحسين أداء المنشأة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم، إيهاب نظمي، (2009)، "التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور"، (ط1)، عمان: مكتبة المجتمع العربي.
- بكري، علي حجاج، (2005)، "دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات، الأعمال" المجلة العلمية لكلية التجارة - جامعة الأزهر، العدد 30.
- جربوع، يوسف محمود، (2002)، "مراجعة الحسابات المتقدمة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية"، الطبعة الأولى، غزة.
- جمعة، أحمد، البرغوثي، سمير، (2007) "دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية" بحث مقدم للمؤتمر السنوي الدولي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونية، عمان.
- جمعة، أحمد حلمي، (2009)، "المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث"، (ط1)، عمان: دار الصفاء للطباعة والنشر.
- حشاد، نبيل، (2005)، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، (ط1)، بيروت: اتحاد المصارف العربية.
- حماد، طارق عبد العال، (2007)، "إدارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات - مصارف)" (ط1)، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- حماد، طارق عبد العال، (2005)، "حوكمة الشركات، التجارب، المفاهيم، المبادئ"، (ط1)، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- خان، طارق، أحمد، حبيب، (2003) ترجمة: أحمد، عثمان، سعد الله، رضا، "إدارة المخاطر تحليل قضايا الصناعة المالية الإسلامية"، المصرف الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة.
- الخطيب، خالد راغب، (2010) "مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص"، (ط1)، عمان: مكتبة المجتمع العربي.

الخطيب، سمير، (2005)، "قياس وإدارة المخاطر في البنوك"، (ط1)، الإسكندرية: منشأة المعارف.

خوري، نعيم سابا، 2004، "نظرات في اتفاق بازل، مجلة المصارف، جمعية المصارف في الأردن"، العدد الثاني، المجلد الثالث والعشرون، عمان، آذار، ص19-23.

الراوي، خالد وهيب، (2011)، "إدارة المخاطر المالية"، (ط1)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع. سلطة النقد الفلسطينية، (2008)، "إدارة المصارف والتدقيق والامتثال والإفصاح وأخلاقيات العمل"، غزة، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية، (2008)، "تعليمات إدارة المخاطر"، غزة، فلسطين.

شاهين، علي عبد الله، (2005)، "إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين"، غزة: الجامعة الإسلامية.

صبح، داوود يوسف، (2007)، "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية"، (ط1)، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر.

صندوق النقد العربي، (2004)، "إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها" اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أبو ظبي.

عبد الله، خالد أمين (2002)، "الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة"، (ط1)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الخالق، كايد (2001م)، "البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه"، (ط)، عمان: دار الفكر.

العساف صالح حمد. (1995). "المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية في العلوم السلوكية"، (ط1)، الرياض: مكتبة العبيكان.

عيسى، سمير كمال، (2008)، "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، العدد رقم 1، المجلد رقم 45، ص03.

القبطان، محمود السيد، (2006)، "قواعد المراجعة في أعمال البنوك شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها"، القاهرة: دار النصر للطباعة والنشر.

- الكراسنة، إبراهيم، (2006)، "أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصارف وإدارة المخاطر"، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي.
- كشك، محمد بهجت، (1996م)، "مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية"، الإسكندرية: دار الطباعة الحرة.
- لطفي، أمين السيد، (2005)، "مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة"، (ط1)، القاهرة: الدار الجامعية.
- المجمع العربي للمحاسبين، (2001)، "مفاهيم التدقيق المتقدمة"، المجمع العربي للمحاسبين عمان.
- محمد، فضل عبد الكريم، (2007)، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية" بحث مقدم للمؤتمر السنوي الدولي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونية، عمان.
- المطارنة، غسان فلاح، (2009)، "تدقيق الحسابات المعاصر"، (ط2)، عمان: دار المسيرة.
- موسى، شقيري، وآخرون، (2009)، "المؤسسات المالية المحلية والدولية"، (ط1)، عمان: دار المسيرة.
- هندي، منير إبراهيم، (2003)، "الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات"، (ط1)، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- الوقاد، سامي محمد ووديان، لؤي محمد، (2010) "تدقيق الحسابات 1"، (ط1)، عمان: مكتبة المجتمع العربي.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

- Adukia, Rajkumar S.(2010), "**A Study on Enterprise Risk Management**", India.
- Arena, Marika and Arnaboldi, Michela and Azzone, Giovanni, (2006) "**Internal audit in Italian organizations: A multiple case study**", Managerial Auditing Journal. Vol. (21) No. (3) pp. 275-292.
- Barclay Simpson, (2005), "**An Introduction to Internal Auditing in Banking**".USA
- Date Cooper, Stephen Grey, Geoffrey Raymond and Phil Walker, (2005), "**project risk management guidance**", London: acid-free paper.
- Financial Services Commission, (2002), "**Banking Guidance Note No. 6 Internal Audit**".
- Griffiths, David, (2006), "**Risk Based Internal Auditing**", New Yourk: Johan Wiley.
- Griffiths, Phil, (2005), "**Risk-based auditing**", 3^{ed} British Library Cataloguing in Publication Data.
- Institute of Internal Auditors IIA, (2004), "**Code of Ethics and Standards for The Professional Practice of Internal Auditing**".
- Institute of Internal Auditors, (2004), "**The Role of Internal Auditing in Enterprise-wide Risk Management**".
- Institute of Internal Auditors, (2010), "**Internal Auditings role in risk management**".
- Kagermann and Küting and Kinneyand and Weber, Henning and Karlheinz and William and Claus-Peter(2008), "**Internal Audit Handbook**", 1ed, USA: Springer.

Moeller, Robert R. , (2008), "**Brinks Modern Internal Auditing**" New Yurok:
Johan Wiley.

Pickett, K. H. Spencer, (2005), " **The internal auditing handbook**", 2^{ed}, USA:
John Wily.

Pickett, K. H. Spencer, (2010), " **The internal auditing handbook**", 3^{ed}, USA:
John Wily.

Pickett, K. H. Spencer. (2004), " **Auditing The Risk Management Process**",
New Yurok: Johan Wiley.

RSM Astute Consulting, (2008). "**Internal Audit and Risk Management**".

The Institute Of Internal Auditors, (2009), "IA Position Paper: The Role Of Internal
Auditing In Enterprise-Wide Risk Management ", USA.

The Institute Of Risk Management, (2002), "**A Risk Management Standards**",
London: Airmic Publishing.

Beasley, Mark S.,& author, (2006), " **The Impact of Enterprise Risk
Management on the Internal Audit Function**"

الملاحة

ملحق رقم (1)

استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

استبانة لبيان دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)

الأخ الكريم، الأخت الكريمة...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.....

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)، وذلك كبحت أكاديمي تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كما إن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

إن تعاونكم معنا يعزز البحث العلمي في فلسطين، ويساعد في بيان دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، لذلك أرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة مع العلم بأن صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتك.

مع الشكر

الباحث/ إبراهيم رباح المدهون

أولاً: الأسئلة العامة

1. العمر

أقل من 30 من 30-40 أكثر من 40

2. المؤهل العلمي

بكالوريوس ماجستير دكتوراه

3. التخصص العلمي

محاسبة علوم مصرفية إدارة أعمال أخرى.....

4. سنوات الخبرة

أقل من 5 سنوات من 5 إلى 10 من 11 إلى 15 أكثر من 15

5. الشهادات العلمية

شهادة محاسب قانوني معتمد CPA شهادة مدقق داخلي معتمد CIA
 شهادة محاسب قانوني عربي ACPA لا يوجد أخرى

حددها.....

6. عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال إدارة المخاطر:..... دورة.

7. هل توجد لائحة واضحة وذات فاعلية في تحديد دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في

المصرف؟

نعم لا

المحور الأول: مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة

م	البيان	موافق بدرجة			
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة قليلاً جداً
1.	يقوم المدقق الداخلي بتقييم أولي للمخاطر ذات العلاقة النشاط محل الفحص.				
2.	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع نظم لإجراءات إدارة المخاطر في المصرف.				
3.	يتم وضع نظم وإجراءات التدقيق الداخلي بناء على دراسة للمخاطر التي تواجه المصرف.				
4.	يستعان في وضع نظم لدراسة المخاطر بآراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ومديري المصرف.				
5.	يتم تحديث ومتابعة وتقييم المخاطر بشكل دوري في المصرف.				
6.	يلتزم مدير التدقيق الداخلي بوضع الخطط الخاصة بالمخاطر عند إدارة نشاط التدقيق الداخلي.				
7.	يشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم الأداء والرقابة بهدف الإسهام في تحسين إدارة المخاطر.				
8.	يشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم عمليات الحوكمة بهدف الإسهام في تحسين إدارة المخاطر.				
9.	تستند خطة نشاط التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر بشكل دوري.				
10.	يتولى نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالمصرف.				
11.	يوفر التدقيق الداخلي المعلومات بشكل دقيق ومنظم لإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقييم سلامة نظام إدارة المخاطر.				
12.	من مهام التدقيق الداخلي في المصارف التحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة لإدارة المخاطر وفاعلية النتائج.				

المحور الثاني: مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة.

م	البيان	موافق بدرجة			
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة قليلاً جداً
1.	يوجد نظام محكم للتدقيق الداخلي لدى المصرف يساهم في تفعيل إدارة المخاطر.				
2.	يتعاون مجلس الإدارة مع مديري المصرف في وضع نظام الرقابة الداخلية.				
3.	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالإشراف على الرقابة الداخلية في المصرف.				
4.	يقوم المدقق الداخلي بالإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مبادئ إدارة المخاطر.				
5.	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته.				
6.	يتم فحص الإجراءات من قبل المدقق الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.				
7.	يتم تحديد مسؤوليات وواجبات التدقيق الداخلي تجاه إدارة المخاطر بشكل واضح ودقيق.				
8.	يستطيع المدقق الداخلي إيصال رأيه بدون عوائق إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.				

المحور الثالث: مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة.

م	البيان	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1.	يمتلك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر.					
2.	يتلقى المدقق الداخلي تدريباً وتعليماً مستمراً على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تفعيل مبادئ إدارة المخاطر					
3.	يتوافر التأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر ومبادئها.					
4.	يعمل المدقق الداخلي على زيادة كفاءة وفعالية تطوير خدماته والتي تمكنه من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر.					
5.	يلتزم المدقق الداخلي ببذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في إطار تطبيق مبادئ وعمليات إدارة المخاطر.					
6.	يأخذ المدقق الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف المصرف.					
7.	يوجد فريق عمل متخصص يتوافر فيهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية.					
8.	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين في القسم.					

المحور الرابع: مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة

م	البيان	موافق بدرجة			
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة جداً
1.	يتم تنمية قدرات المدققين الداخليين من خلال الدورات التدريبية والنشرات العلمية لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد ومراقبة وقياس إدارة المخاطر.				
2.	يركز المدقق الداخلي على المخاطر المهمة وتدقيق عمليات إدارة المخاطر داخل المصرف.				
3.	يساهم المدقق الداخلي بشكل كبير وبدور استشاري في تقليل المخاطر.				
4.	يساعد المدقق الداخلي في تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها.				
5.	يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل والسبل الآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة.				
6.	يساهم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي.				
7.	يقوم المدقق الداخلي بتقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر.				
8.	يعد المدقق الداخلي تقرير المخاطر ويرفعه لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق.				
9.	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مراقبة تقييم كفاية أنظمة إدارة المخاطر في المصرف.				
10.	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام إدارة المخاطر في المصرف.				
11.	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام إدارة المخاطر في المصرف.				
12.	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من فاعلية أداء الموظفين في التعامل مع المخاطر.				

					يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة لديها نظام معلومات كاف لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في المصرف.	13.
					يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة تستطيع الحصول على المعلومات الكافية لمراقبة رضا أو عدم رضا العملاء الداخليين.	14.
					يتأكد المدقق الداخلي من أن الإدارة تستطيع الحصول على المعلومات الكافية لمراقبة رضا أو عدم رضا العملاء الخارجيين.	15.
					يتأكد المدقق الداخلي من تطبيق آليات عملية في أقسام المصرف لكشف أوجه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة العليا.	16.
					يراقب ويتابع المدقق الداخلي مدى اهتمام الإدارة بالمخاطر وإدارتها.	17.
					يراقب المدقق الداخلي تحليلات المخاطر والاستراتيجيات الموضوعة للتعامل معها.	18.
					يناقش المدقق الداخلي فعالية إدارة المخاطر مع الإدارة بشكل دوري.	19.

شكرا لتعاونكم معنا

الباحث

إبراهيم رباح المدهون

ملحق رقم (2)

قائمة المحكمين

الاسم	التخصص	الدرجة العلمية	الوظيفة	مكان العمل
أ.د سالم عبد الله حلس	محاسبة	أستاذ	نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية	الجامعة الإسلامية
د. جبر إبراهيم الداور	محاسبة	أستاذ مشارك	عضو هيئة تدريس	جامعة الأزهر
أ.د يوسف عاشور	إدارة	أستاذ	عضو هيئة تدريس	الجامعة الإسلامية
د. حمدي شحدة زعرب	محاسبة	أستاذ مشارك	نائب عميد كلية التجارة	الجامعة الإسلامية
د. عصام محمد البحيصي	محاسبة	أستاذ مشارك	محاضر أكاديمي	الجامعة الإسلامية
د. علي عبد الله شاهين	محاسبة	أستاذ مشارك	مساعد نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية	الجامعة الإسلامية
د. ماهر موسى درغام	محاسبة	أستاذ مشارك	رئيس قسم المحاسبة	الجامعة الإسلامية
د. نافذ محمد بركات	الإحصاء	أستاذ مساعد	محاضر أكاديمي	الجامعة الإسلامية

ملحق رقم (3)

عدد الفروع والمكاتب العاملة في محافظات قطاع غزة موزعة حسب المناطق كما في 2010/12/31

المجموع	بيت حانون		بيت لاهيا		النجس		جباليا		دير البلح		رفح		خانونس		غزة		اسم البنك
	م	ف	م	ف	م	ف	م	ف	م	ف	م	ف	م	ف	م	ف	
3	8	-	-	1	-	1	-	1	-	1	1	1	-	1	2	3	1- بنك فلسطين (م.ع.م)
-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	2- التجاري الفلسطيني
-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	3- الاستثمار الفلسطيني
-	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	1	4- الإسلامي العربي
1	2	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2	5- بنك القدس
1	5	-	-	1	-	1	-	1	1	-	1	-	-	1	-	1	6- الإسلامي الفلسطيني
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7- العربي الفلسطيني للاستثمار
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8- بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة
1	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	1	10- البنك العربي
-	5	-	-	-	-	-	-	-	1	-	1	-	-	1	-	2	11- القاهرة - عمان
6	1	-	1	-	-	-	-	1	-	1	-	-	1	-	2	1	12- الأردن
1	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	1	13- العقاري المصري العربي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	14- البنك التجاري الأردني
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	15- الأهلي الأردني
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	16- الإتحاد
-	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	1	17- الإسكان للتجارة والتمويل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	18- الأردني الكويتي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	H.S.B.C
13	29	-	2	-	2	-	2	2	2	2	3	2	5	5	5	15	مجموع فروع عاملة

ملحق رقم (4)

**الجامعة الإسلامية - غزة**
The Islamic University - Gaza

كلية التجارة
Faculty of Commerce

الرقم: 62/67
التاريخ: 05 صفر 1432
Date: 2011/05/08

لن يهمه الأمر

الموضوع: تسهيل مهمة الباحث/ إبراهيم رباح المدهون.

تهديكم كلية التجارة بالجامعة الإسلامية تحياتها، وترجو التكرم بمساعدة الباحث/ إبراهيم رباح المدهون، والمتحق في برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل برقم جامعي (120080083)، في تسهيل مهمته في الحصول على المعلومات والبيانات، والتي تساعد في حل رسالة الماجستير بعنوان:

(دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة)

وفي تلك خدمة للبحث العلمي ودعماً لعملية التنمية الاقتصادية في فلسطين.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،،

عميد كلية التجارة

د. ماجد محمد الفراء

سوريا إبراهيم
المعلم

P.O. Box 108, Beroof, Gaza, Palestine Fax: +970 (8) 266 0600 هاتف: +970 (8) 266 0700
www.iugaza.edu.ps public@iugaza.edu.ps